



## أثر الخصائص التشغيلية للشركات على إعادة إصدار القوائم المالية في ظل فترة إصدار تقرير المراجعة كمتغير وسيط: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/ بوسي حمدي حسن موسى<sup>١</sup>

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة دمنهور

### ملخص البحث

سعت الدراسة إلى تحليل وإختبار أثر الخصائص التشغيلية للشركة على إعادة إصدار القوائم المالية، وإختبار ما إذا كانت فترة إصدار تقرير المراجعة تتوسط هذه العلاقة. وذلك على عينة مكونة من ١٥٨ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٩. وقد تم تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين، المجموعة الأولى وهي المجموعة التجريبية وتتكون من ٧٩ شركة قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية، أما المجموعة الثانية فهي المجموعة الرقابية وتتكون من ٧٩ شركة لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية، وتعتبر المجموعتان متماثلتان من حيث نوع وطبيعة الصناعة ونفس السنة المالية، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين إعادة إصدار القوائم المالية وبين كل من حجم الشركة والربحية. من ناحية أخرى توجد علاقة ارتباط إيجابية بين الرفع المالي وإعادة إصدار القوائم المالية، كما خلصت الدراسة أيضاً إلى أن فترة إصدار تقرير المراجعة تتوسط العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة وإعادة إصدار القوائم المالية.

**الكلمات المفتاحية:** إعادة إصدار القوائم المالية، حجم الشركة، الربحية، الرفع المالي، فترة إصدار تقرير المراجعة، الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

<sup>1</sup>E.mail: Poussy\_Moussa@yahoo.com

## **Impact of firm characteristics on Restatements: Audit Report Lag as a mediator variable: an applied study on listed companies on the Egyptian stock Exchange**

### **Abstract**

The study aimed to test and analyze the impact of firm characteristics on financial restatements, and test whether audit report lag mediate the relationship between firm characteristics and financial restatements. on a sample of 158 companies listed on the Egyptian stock exchange during the period from 2016–2019. The study sample is divided into two groups. the first group is the experimental group. it consists of 79 companies that re-issued their financial statements. the second group is the control group. it consists of 79 companies that did not reissue their financial statements. the two groups are identical in terms of type and nature of industry and the same year finance.

The results of the study showed that there is a negative correlation the financial restatements, and between firm size, profitability. on the other hand, there is a positive correlation between leverage and the financial restatements. also, the results showed that the audit report lag mediate the relationship between firm characteristics and financial restatements.

**Keywords:** Financial restatements–firm size– profitability –leverage– audit report lag –listed co. on Egyptian stock exchange.

## ١ - المقدمة

تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات مفيدة لمستخدميها تساعد على اتخاذ قراراتهم المختلفة، ولكي تكون مفيدة يجب أن يتوافر بها خاصية التمثيل الصادق (المصدقية) Faithful Representation والتي تعنى أن القوائم المالية يجب أن تعبر عن الظواهر الاقتصادية المطلوب قياسها، أى أن الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية يجب أن تتوافق مع الظواهر الاقتصادية التي حدثت بالفعل، ولكي يحدث ذلك يجب أن تكون تلك القوائم خالية من الأخطاء أو السهو في وصف تلك الظواهر (وزارة الاستثمار المصرية، ٢٠١٥، إطار إعداد وعرض القوائم المالية)، وتشير عمليات إعادة إصدار القوائم المالية إلى انخفاض مستوى جودة ومصداقية هذه القوائم، لذلك يتم استخدام إعادة إصدار القوائم المالية كمؤشر لإنخفاض جودة القوائم المالية، حيث تحدث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية عندما ترغب الشركة في تعديل القوائم المالية المصدرة سابقاً من خلال تصحيح الأخطاء والتحريفات الجوهرية التي تتضمنها هذه القوائم المالية، وذلك لزيادة مستوى جودة ومصداقية هذه القوائم المالية (Fragoso, et al., 2020; Hogan, et al., 2015).

كما اتضح أن عمليات إعادة إصدار القوائم المالية ينتج عنها ضعف ثقة المساهمين في إمكانية قيام نظام حوكمة الشركات بتوفير قوائم مالية تتصف بالدقة والموضوعية (أبو جبل، ٢٠١٦)، وقد اتفق معيار المحاسبة الأمريكي (SFAS NO.154, 2005) والمعنون بالتغييرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء مع المعيار الدولي (IAS NO.8, 2009) بشأن متطلبات المحاسبة عن إعادة الإصدار، على أن أى خطأ يتم اكتشافه في القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة وذلك بعد صدور تلك القوائم، يجب أن يتم التقرير عنه كتسوية للفترة السابقة بعد تصحيحه من خلال إعادة إصدار القوائم المالية، ولذلك تساهم عمليات إعادة إصدار القوائم المالية في تحسين مستوى دقة المعلومات المحاسبية وذلك من أجل حماية مصالح المساهمين، ويقصد بالأخطاء، الأخطاء الحسابية، الأخطاء والتحريفات الجوهرية الناتجة عن سوء تطبيق المعايير المحاسبية عند إعداد التقارير المالية، وعدم الإفصاح عن أو سوء تفسير حقائق معينة كانت موجودة في تاريخ إعداد القوائم المالية (Zhizhong, et al., 2011; Hee, 2011)، (الصباغ، ٢٠١٩).

وقد أضافت دراسات (عبد، ٢٠١٩، Jiang, et al., 2015; Presley and Abbott, 2013) حالات أخرى يستلزم فيها قيام الشركة بإعادة إصدار قوائمها المالية، منها على سبيل المثال، الأحداث أو العمليات اللاحقة التي تقع بعد تاريخ إعداد الميزانية وقبل نشر أو إصدار القوائم المالية والتي تقدم دليل إضافي عن حالات كانت قائمة في تاريخ إعداد الميزانية، وتتطلب هذه الأحداث الاعتراف بها وتعديل القوائم المالية، ومن أمثلة هذه الأحداث إفلاس أحد العملاء بعد إعداد الميزانية وقبل نشر أو إصدار القوائم المالية مما يترتب عليه انخفاض قيمة بند العملاء أو المدينين، كذلك وجود تحريفات

جوهرية أو أخطاء لم يتم اكتشافها أو منعها من قبل نظم الرقابة الداخلية بالشركة أو من قبل المراجع الخارجي، وبذلك تثير عمليات إعادة إصدار القوائم المالية العديد من التساؤلات حول نزاهة إدارة الشركة ومدى كفاءة هيكل الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة الخارجية، حيث أن عمليات إعادة إصدار القوائم المالية لا تشير فقط إلى وجود خلل وضعف في هيكل الرقابة الداخلية والتي ترتب عليها حدوث فشل في عملية إعداد القوائم المالية، وإنما تشير أيضاً إلى انخفاض جودة خدمات المراجعة الخارجية. ويترتب على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية العديد من الأضرار والآثار التي قد تلحق بالشركة مثل انخفاض القيمة السوقية للشركة من خلال حدوث تدهور شديد في أسعار الأسهم، وارتفاع تكلفة راس مال الشركة، وفشل الشركة في الحصول على أموال إضافية من المساهمين، التأثير السلبي على سمعة الشركة، مما ينتج عنه تحمل الشركة لتكاليف وخسائر هائلة (Frogoso, et al., 2020; Gondholekar, et al., 2012)، لذلك يجب العمل على تفادي والحد من هذه الآثار السلبية من خلال أهم العوامل المؤثرة فيها.

وتناولت العديد من الدراسات (Ellili, 2013; Zhizhong, et al., 2011; Li and Wang, 2006; Rezaei, et al., 2020; Hansnan and Marzuki, 2017) القوائم المالية، حيث ركزت بعض الدراسات (Meckfessel and Seller, 2017; Blankley, et al., 2015) على طول فترة إصدار تقرير المراجعة وأثرها على احتمالات قيام الشركة بإعادة إصدار قوائمها المالية، وأوضحت نتائج هذه الدراسات أن زيادة فترة إصدار تقرير المراجعة من العوامل التي تزيد من احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية، إلا إنه يلاحظ على تلك الدراسات ما يلي: قلة هذه الدراسات، كما انها كانت بالتطبيق على دول أخرى مختلفة بخلاف مصر، وعلى ذلك تعد الدراسة الحالية استكمالاً لجهود الدراسات السابقة لأنها تعتمد في جزء كبير منها على توصيات الدراسات السابقة (Amoah and Tang, 2010; Meckfessel and Seller, 2017; Abdul Wahad, et al., 2014; Francis, et al., 2013) باستمرار البحوث المستقبلية وبالتطبيق على دول أخرى بخلاف الدول التي تم التطبيق فيها وفي مجال يحتاج إلى مزيد من الدراسات والأدلة حول علاقة طول فترة إصدار تقرير المراجعة بإعادة إصدار القوائم المالية، وأيضاً حول ما إذا كانت فترة إصدار تقرير المراجعة تتوسط العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة وإعادة إصدار القوائم المالية، لذلك جاءت الدراسة الحالية بالتطبيق على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

## ٢ - مشكلة البحث

يجب أن تتوفر مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية في المعلومات المحاسبية، وذلك حتى تساعد وتفيد المستخدمين في إتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، ومن هذه الخصائص النوعية الموثوقية والتي تعني أن تعبر المعلومات المحاسبية عن الأحداث والصفقات الاقتصادية بأمانة وانها تكون خالية من الأخطاء

وتتسم بالحياد وعدم التحيز (وزارة الاستثمار المصرية، ٢٠١٥، إطار إعداد وعرض القوائم المالية)، ولكن في بعض الأحيان قد تتضمن هذه المعلومات بعض الأخطاء والتحريفات التي تخل بموثوقيتها وتتطلب ضرورة إجراء إعادة إصدار للقوائم المالية.

ويترتب على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية العديد من الآثار السلبية التي قد تتعرض لها الشركة، نتيجة لهذه العمليات والتي تشكل اعترافاً صريحاً وواضحاً بأن القوائم المالية التي تم إصدارها تخالف المعايير المحاسبية المعتمدة، فقد أتضح إنخفاض درجة ثقة المستثمرين في المعلومات الحالية والمستقبلية للشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية، مما ترتب على ذلك ظهور العديد من الأضرار والآثار السلبية التي تحدثها عمليات إعادة إصدار القوائم المالية على كل من تكلفة راس المال وقدرة الشركة على الوصول لمصادر التمويل الخارجي، بالإضافة إلى تخفيض توقعات الأرباح، واستبدال مراجعي الحسابات وزيادة مخاطر الأعمال والدعاوي القضائية ضد الإدارة والمراجعين من قبل المستثمرين (Oradi and Izadi,2020;He,et al.,2018 Wu, etal.,2016; Ellili,2013; Zhang,2012).

واستناداً لما تقدم، يمكن صياغة مشكلة البحث في مجموعة من الأسئلة:

- هل تؤثر الخصائص التشغيلية للشركة متمثلة في كل من حجم الشركة والرفع المالي والربحية على احتمالات قيام الشركة بإعادة إصدار القوائم المالية؟ وما هو تأثير الخصائص التشغيلية للشركة على فترة إصدار تقرير المراجعة؟، وهل تؤثر فترة إصدار تقرير المراجعة على احتمالات قيام الشركة بإعادة إصدار قوائمها المالية؟ وهل تتوسط فترة إصدار تقرير المراجعة العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة واحتمالات قيام الشركة بإعادة إصدار القوائم المالية؟.

### ٣- هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار أثر الخصائص التشغيلية للشركة، متمثلة في كل من حجم الشركة والربحية والرفع المالي على احتمالات قيام الشركة بإعادة إصدار قوائمها المالية، واختبار ما إذا كانت فترة إصدار تقرير المراجعة تتوسط هذه العلاقة، وذلك بالتطبيق على الشركات المسجلة في البورصة المصرية.

### ٤- أهمية ودوافع البحث

تتبع أهمية هذا البحث عملياً من الحاجة إلى وجود أبحاث محاسبية تركز على الآلية التي يمكن بها زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في هذه القوائم، ومن ثم تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية والتي تنعكس على تحسين قرارات المستثمرين وحركة سوق الأوراق المالية، كما تتبع الأهمية الأكاديمية للبحث من تناوله لقضية جدلية ومعقدة في الفكر المحاسبي وهي اختبار ما إذا كانت أحد مقاييس الجودة المدركة وهي فترة إصدار تقرير المراجعة تتوسط العلاقة بين الخصائص

التشغيلية للشركة وإعادة إصدار القوائم المالية والتي تمثل أحد مقاييس الجودة الحقيقية، وخاصة أن معظم الدراسات السابقة التي اختبرت العلاقة محل الدراسة، ركزت على الأسواق المالية المتقدمة خاصة بيئة الأعمال الأمريكية، في حين يركز هذا البحث على إحدى الأقتصاديات الناشئة ذات الطبيعة المختلفة وهي بيئة الأعمال المصرية، وبالتالي يعد البحث الحالي إضافة إلى الفكر المحاسبي بصفة عامة، ويساهم في تدعيم التطور المهني الخاص بمهنة المحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال المصرية بصفة خاصة، مما يعكس أهميته العلمية والعملية.

ومن أهم **دوافع البحث** ندرة البحوث المحاسبية في مصر - على حد علم الباحثة- التي اختبرت العلاقة بين فترة إصدار تقرير المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية من ناحية، وأختبار ما إذا كانت فترة إصدار تقرير المراجعة تتوسط العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة وإعادة إصدار القوائم المالية من ناحية أخرى.

## ٥- حدود البحث

يركز هذا البحث على الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية بسبب أخطاء في المعالجات المحاسبية، أو بسبب مخالفة المعايير أو المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، أو بسبب مخالفات في متطلبات الإفصاح المحاسبي. وبالتالي يخرج عن نطاق هذا البحث تلك الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية بسبب تجزئة الأسهم.

ومن جانب آخر سيتم التركيز في هذا البحث على دراسة واختبار أثر الخصائص التشغيلية للشركة على إعادة إصدار القوائم المالية، وأختبار ما إذا كانت فترة إصدار تقرير المراجعة تتوسط العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة وإعادة إصدار القوائم المالية وذلك للشركات غير المالية (فقط) المقيدة في البورصة المصرية من ٢٠١٦-٢٠١٩. وبالتالي يخرج عن نطاق هذا البحث أثر متغيرات مستقلة أخرى (مثل خصائص مجلس الإدارة - هيكل الرقابة الداخلية - تركيز الملكية - آليات الحوكمة) على إعادة إصدار القوائم المالية، وكذلك الأثار الإقتصادية المترتبة على إعادة إصدار القوائم المالية. وأخيراً، فإن قابلية النتائج للتعميم مشروط بضوابط تحديد عينة البحث.

## ٦- خطة البحث

لتحقيق هدف البحث وتناول مشكلته وفي ضوء حدوده سوف يستكمل على النحو التالي:

٦-١- إعادة إصدار القوائم المالية: المفهوم والأسباب والمحددات والآثار والنتائج من منظور محاسبي ومهني.

٦-٢- تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.

٦-٣- منهجية البحث

٦-٤- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

## ٦-١ - إعادة إصدار القوائم المالية: المفهوم ومعايير المحاسبة والمراجعة ذات الصلة والمحددات والآثار والنتائج من منظور محاسبي ومهني

تناولت العديد من الدراسات مفهوم إعادة إصدار القوائم المالية، وقد اتضح أنها تنقسم إلى مجموعتين، فالمجموعة الأولى من الدراسات (Demirkan and Fuerman,2014;Francis, et al.,2013) (Hasnan and Marzuki,2017) عرفت إعادة إصدار القوائم المالية على إنه تصحيح للأخطاء المحاسبية في القوائم المالية التي قام بها مديرين على درجة عالية من الأهمال في أداء واجباتهم المهنية أو مديرين إنتهازين غير ملتزمين اخلاقياً، أو أنها تصحيح للمعلومات المالية السابق إصدارها نظراً لعدم دقتها ووجود أخطاء محاسبية بها، أو لعدم وضوح المعايير المحاسبية واستخدام الحكم المهني في تفسير وتطبيق هذه المعايير. وأن من أكثر الأخطاء المحاسبية شيوعاً لإعادة إصدار القوائم المالية هي الأخطاء المحاسبية المتعلقة بكل من الاعتراف بالإيرادات، المصروفات والتكاليف، إعادة هيكلة الأصول وتعديل المخزون، القضايا المحاسبية المتعلقة بمشاكل الاندماج وأثرة على القوائم المالية، وتكاليف البحوث والتطوير وإعادة تصنيف العمليات.

بينما عرفت المجموعة الثانية من الدراسات، (Wu,et al.,2016 Meckfessel and Sellers,2017) (علي،٢٠١٥) إعادة إصدار القوائم المالية على إنها تصحيح وتعديل للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية السابق إصدارها، وذلك نتيجة لإكتشاف واحد أو أكثر من التحريفات الجوهرية في التقارير المالية المنشورة في وقت لاحق والناجئة عن الغش، كما تعتبر عمليات إعادة إصدار القوائم المالية اعترافاً ضمناً من قبل الإدارة بوجود تحريف جوهري في القوائم المالية السابق إصدارها. يتضح مما سبق، أن الدراسات التي تناولت مفهوم إعادة إصدار القوائم المالية تنقسم إلى مجموعتين، فقد ركزت المجموعة الأولى على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية المرتبطة بوجود أخطاء محاسبية، في حين تناولت المجموعة الثانية عمليات إعادة إصدار القوائم المالية المرتبطة بوجود تحريفات جوهرية ناجمة عن الغش.

أما عن مسئولية إعادة إصدار القوائم المالية، فإنها تتجلى في طلب الجمعية العامة للشركة عمل تعديلات على القوائم قبل نشرها لأصحاب المصالح، تنتهي بإعادة الإصدار (شحاتة،٢٠١٤)، وتعتبر عمليات إعادة إصدار القوائم المالية حالة خاصة من الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، حيث قام معيار المحاسبة الأمريكي رقم ١٦٥ (SFAS NO.165,2009) الصادر بعنوان "الأحداث اللاحقة" بتقسيم الأحداث التي تقع بعد تاريخ اعداد الميزانية وقبل نشر أو إصدار القوائم المالية إلى نوعين هما:

١- أحداث مالية تقدم أدلة إضافية عن حالات موجودة في تاريخ الميزانية وتتطلب تعديل القوائم المالية، مثل إفلاس العميل بعد تاريخ إعداد الميزانية وقبل نشر أو إصدار القوائم المالية أو انخفاض في

قيمة المخزون في تاريخ إصدار القوائم المالية، الأمر الذي يستدعي تعديل رصيد كل من المدينين والمخزون، وهذا ما يعرف بإعادة إصدار القوائم المالية.

٢- أحداث لا تستوجب التعديل، ولكن يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وهي أحداث لم تكن موجودة في تاريخ إعداد الميزانية وإنما ظهرت بعد ذلك التاريخ مثل الاعلان عن توزيعات الارباح أو تغيير في قيمة الأصول وأسعار الصرف، مع أهمية إشارة المراجع الخارجي لذلك في فقرة لفت انتباه (شحاتة، ٢٠١٤).

وعند تناول العلاقة بين إعادة الإصدار ومعايير المحاسبة ذات الصلة، يتم الإشارة إلى المعيار الأمريكي رقم ١٥٤ ( SFAS NO.154,2005) أو المعيار الدولي رقم ٨ (IAS NO.8,2009) (ويقاله المعيار المصري رقم ٥). أما بالنسبة لمعايير المراجعة ذات الصلة، فيمكن تناول معيار المراجعة الدولي (المصري) رقم ٥٦٠.

بداية أشار المعيار الأمريكي رقم (١٥٤) الصادر بعنوان "التغييرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء" في فقرته الثانية إلى تعريف إعادة الإصدار بأنها عملية تتفح للقوائم المالية السابق إصدارها لتصحيح الأخطاء التي وردت بها، ويقصد بالخطأ المراد تصحيحه هنا خطأ الإقرار والقياس والعرض والإفصاح في القوائم المالية والنتائج من أخطاء حسابية أو أخطاء في تطبيق المعايير المحاسبية أو إغفال الحقائق التي كانت موجودة في وقت إعداد القوائم المالية (SFAS NO.154,2005).

وقد أكد معيار المحاسبة الدولي (IAS NO.8,2009) والذي يقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٥ الصادر سنة ٢٠١٥ بعنوان السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء ( وزارة الاستثمار المصرية، ٢٠١٥، معيار المحاسبة المصري رقم ٥) على ما ورد بالمعيار الأمريكي SFAS ١٥٤، إلا أن المعيارين الدولي والمصري كانا أشمل، حيث عرف إعادة إصدار القوائم المالية بأنها تصحيح أخطاء الاعتراف والقياس والأفصاح عن قيم عناصر القوائم المالية كما لو كان خطأ الفترة السابقة لم يحدث أبداً، ويقصد بأخطاء الفترات السابقة إغفال أو تحريف في القوائم المالية للشركة عن فترة سابقة أو أكثر ينشأ نتيجة عدم القدرة على استخدام معلومات موثوق بها أو نتيجة سوء استخدام هذه المعلومات التي: (أ) كانت متاحة عندما تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية عن هذه الفترات و(ب) كان من المتوقع على نحو معقول الحصول عليها وأخذها في الاعتبار عند إعداد وتصوير تلك القوائم المالية، وتتضمن هذه الأخطاء تأثيرات الأخطاء الحسابية والأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية وإغفال أو سوء تفسير الحقائق وكذلك الغش والتدليس.

ويجب على الشركة أن تقوم بتصحيح أخطاء الفترات السابقة ذات الأهمية النسبية (يعتبر الخطأ ذو أهمية نسبية عندما يؤثر حذف هذا الخطأ بصورة منفردة أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية بناء على تلك القوائم). وذلك بأثر رجعي في أول قوائم مالية تعتمد



للإصدار بعد اكتشافها وذلك من خلال: (أ) إعادة عرض مبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة المعروضة والتي حدث بها خطأ. أو (ب) إذا كان الخطأ حدث قبل أبعد فترة سابقة معروضة، فيتم تعديل الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وحقوق الملكية عن أبعد فترة مالية سابقة معروضة. لذا يتفق المعيار الأمريكي SFAS 154 مع نظيره الدولي IAS NO.8 (المعيار المصري رقم ٥) والذي يتعلق بالتغييرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء، في أن أى خطأ في القوائم المالية للفترات السابقة تم اكتشافه بعد صدور تلك القوائم، يتم التقرير عنه كتسوية للفترات السابقة بعد تصحيحه من خلال إعادة إصدار القوائم المالية.

أما عن معايير المراجعة ذات الصلة، فلقد أشار معيار المراجعة الدولي (معيار المراجعة المصري) رقم ٥٦٠ " الأحداث اللاحقة"، أن تلك الأحداث تعبر عن الحقائق التي تكتشف بعد تاريخ تقرير المراجع الخارجي ولكن قبل تاريخ نشر القوائم المالية، وتناولت الفقرات ٩، ١١، ١٢، ١٧، ١٨، ١٩ ما يلي: (معايير المراجعة المصرية، ٢٠٠٨)

- لا يقع على عاتق المراجع الخارجي أية مسئولية للقيام بإجراءات أو عمل أى استفسارات عن القوائم المالية بعد تاريخ تقرير المراجع الخارجي، وأية أحداث تقع بعد ذلك يجب على الشركة أن تبلغ المراجع الخارجي بها.

- في حالة قيام الإدارة بتعديل القوائم المالية، فعلى المراجع الخارجي إتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة ويمد الإدارة بتقرير جديد عن القوائم المالية المعدلة، كما يجب أن يؤرخ تقريره الجديد بتاريخ لا يسبق تاريخ الموافقة على إصدار القوائم المعدلة.

- في حالة عدم قيام الإدارة بتعديل القوائم المالية في الظروف التي يرى المراجع الخارجي أنها بحاجة إلى تعديلات ولم يكن قد أصدر تقريره بعد، فيجب عليه إصدار تقرير برأى متحفظ أو برأى معاكس.

- يجب أن يتضمن التقرير الجديد للمراجع الخارجي فقرة إيضاحية بالقوائم المالية يشرح بتوسع أكبر، السبب وراء تعديل القوائم المالية التي سبق إصدارها.

- في حالة عدم قيام الإدارة بإتخاذ الخطوات اللازمة للتحقق من أن كل شخص استلم القوائم المالية السابق نشرها مع تقرير المراجع الخارجي، ولم تقم بتعديل القوائم على الرغم من رؤية المراجع الخارجي لحاجتها إلى التعديل، فعلى المراجع أن يقوم بإخطار المسؤولين بإدارة الشركة أن هناك إجراء سوف يتخذ بمعرفته ليمنع الإعتماد المستقبلي على تقريره.

- قد لا يكون هناك حاجة لتعديل القوائم المالية وإصدار تقرير جديد، في حالة ما إذا كانت القوائم المالية للفترة التالية قد قاربت على الإصدار، بشرط وجود إفصاح مناسب في تلك القوائم.

وتخلص الباحثة من تناول معايير المحاسبة والمراجعة ذات الصلة بعملية إعادة إصدار القوائم المالية إلى أن المراجع الخارجي تنتهي مسئوليته بمجرد أن يقوم بتقديم تقريره إلى الجمعية العمومية

للمساهمين، وأية أحداث تالية يجب على الشركة أن تبلغ المراجع الخارجي بها. وفي حالة قيام الإدارة بتعديل القوائم المالية، يجب على المراجع أن يقدم تقريراً جديداً عن القوائم المالية المعدلة، بحيث يتضمن فقرة إيضاحية عن أسباب تعديل القوائم المالية، ويؤرخ التقرير الجديد بتاريخ يلي تاريخ الموافقة على إصدار القوائم المعدلة، أما في حالة عدم قيام الإدارة بإعادة إصدار القوائم المالية، وكان هذا مخالفاً لرؤية وتوقعات المراجع الخارجي بشأن الحاجة إلى تعديل القوائم المالية، فيجب عليه إصدار تقرير برأى متحفظ أو برأى عكسي، وذلك إذا لم يكن قد أصدر تقريره بعد.

وفيما يتعلق بأسباب إعادة إصدار القوائم المالية، فقد قدمت دراسة (Francis,et al.(2013) أربع تفسيرات مختلفة لحدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية وهي الأخطاء الحسابية في تسجيل بعض العناصر مثل المصروف، المخزون، الالتزامات الطارئة أو المحتملة، التحريفات المتعمدة والنتيجة عن الغش والمتعلقة بكل من المخصصات و الإحتياطيات والإعتراف بالإيرادات، تعقد العمليات والأحداث المالية التي تمر بها الشركة مثل أثبات الاستثمارات وتكلفة الاستحواذ للأصول الثابتة وتسجيل حقوق الملكية، عدم وضوح المعايير المحاسبية والحاجة إلى استخدام الحكم المهني في تفسير وتطبيق المعايير المحاسبية.

أما عن محددات إعادة إصدار القوائم المالية، فقد تناولت العديد من الدراسات (Ellili,2013;Zhang,2012;Hasnan and Marzuki,2017;Francis,et al.,2013) العديد من محددات إعادة إصدار القوائم المالية والتي تتمثل في:

- **تركز وهيكل الملكية:** أتضح وجود تأثير سلبي جوهري لكل من تركيز الملكية والملكية الإدارية على معدلات القيام بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى إنخفاض معدل القيام بممارسات إدارة الأرباح وذلك مع زيادة نسبة الملكية الإدارية وكذلك مع وجود كبار المساهمين (حالة تركيز الملكية في الشركة)، مما ينتج عن ذلك ارتفاع مستوى جودة المعلومات المحاسبية وانخفاض معدل القيام بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، حيث أن زيادة نسبة الملكية الإدارية ستؤدي إلى تحقيق توافق في المصالح بين المساهمين والإدارة، مما يعكس على تقليل رغبة المديرين في التلاعب في القوائم المالية، ومن ثم سوف تزداد جودة المعلومات المحاسبية، كما تزداد جودة المعلومات المحاسبية في حالة وجود كبار المساهمين في الشركة ( حالة تركيز الملكية)، ويرجع ذلك إلى أن وجود هؤلاء المساهمين في حد ذاته يدفع إدارة الشركة إلى تبني السياسات التي تعكس الحالة الاقتصادية الحقيقية للشركة (Ellilie,2013;Zhang,2012).

كما أضافت دراسة (Aziz,et al.(2017) وجود تأثير سلبي جوهري للملكية الأجنبية على معدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، حيث تقل معدلات القيام بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية وذلك مع زيادة نسبة الأسهم التي يمتلكها المساهمين الأجانب في الشركة، فقد أتضح أن الملكية

الأجنبية تساهم في زيادة جودة التقارير المالية، وذلك من خلال الدور الرقابي للمساهمين الأجانب والذي يؤدي إلى تقليل الفرص الانتهازية التي تتيح للإدارة القيام بتحريف القوائم المالية.

- **خصائص مجلس الإدارة:** تناولت دراسة (Hasnan and Marzuki, 2017) العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس - مشاركة أعضاء المجلس في عضوية مجالس إدارة شركات أخرى - الارتباطات السياسية لأعضاء المجلس) ومعدلات القيام بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية جوهرية بين حجم مجلس الإدارة ومشاركة أعضاء المجلس في عضوية مجالس إدارة شركات أخرى ومعدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى إنه مع زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة، تزداد فعالية عملية مراقبة أنشطة الإدارة والتي تساهم في تخفيض تكاليف الوكالة، كما أن احتواء مجلس الإدارة على أعضاء لديهم عضويات في مجالس إدارة عدد كبير من الشركات يساهم في زيادة معدلات اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية والتي يترتب عليها القيام بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وتحسين فعالية أنشطة الرقابة، مما ينعكس ذلك في النهاية على تحسين جودة التقارير المالية.

كما أتضح وجود علاقة طردية معنوية بين الارتباطات السياسية لمجلس الإدارة ومعدلات القيام بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، فقد أتضح أن وجود ارتباطات سياسية لأعضاء مجلس الإدارة مع الحكومة أو أحد الأطراف الحاكمة يساهم في تخفيض احتمالات إعداد وعرض تقارير مالية تتمتع بدرجة عالية من المصادقية والعدالة في التعبير عن المركز المالي وأداء الشركة والتي ينتج عنها زيادة معدلات القيام بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى قدرة هذه الشركات على حماية نفسها من الأضرار التي يمكن أن تترتب على إنخفاض جودة التقارير المالية وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، نتيجة لوجود ارتباطات سياسية لأعضاء مجلس الإدارة مع الحكومة أو أحد الأطراف الحاكمة.

كما أضافت دراسة (Zhizhong, et al., 2011) أن استقلال مجلس الإدارة والذي يتحدد من خلال وجود مديرين مستقلين في مجلس الإدارة، يساهم في تحسين جودة التقارير المالية، ومنع وتقليل وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية، وذلك من خلال تقليل التصرفات الانتهازية للإدارة، والذي يترتب عليها حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

- **جودة خدمات المراجعة:** قامت دراسة (Francis, et al., 2013) بدراسة العلاقة بين جودة خدمات المراجعة والتي تم قياسها باستخدام حجم مكتب المراجعة ومعدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية جوهرية بين جودة خدمات المراجعة ومعدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، حيث أتضح زيادة معدلات القيام بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية في حالة استخدام مكاتب المراجعة صغيرة

الحجم لتقديم خدمات المراجعة، وذلك لإنخفاض جودة خدمات المراجعة في هذه الحالة. بينما اتضح أنخفاض معدلات القيام بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية في حالة استخدام مكاتب المراجعة كبيرة الحجم لتقديم خدمات المراجعة، وذلك لأرتفاع مستوى جودة خدمات المراجعة في هذه الحالة، حيث تتميز مكاتب المراجعة كبيرة الحجم بأن لديها سياسات داخلية لتحقيق جودة خدمات المراجعة المقدمة مثل وجود برامج تدريبية، وجود برامج مراجعة معيارية، وجود ممارسات المشاركة في المعرفة باستخدام تكنولوجيا المعلومات. بينما توصلت دراسة (Rowe and Sivodasan 2018) إلى نتائج متضاربة مع نتائج الدراسة السابقة، حيث خلصت إلى وجود علاقة طردية جوهرية بين حجم مكتب المراجعة ومعدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

وقامت دراسة (Jiang, et al. 2015) بأختبار العلاقة بين جودة خدمات المراجعة والتي تم قياسها باستخدام أتعاب المراجعة ومعدلات القيام بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وأوضحت الدراسة أن جودة خدمات المراجعة ترتبط إيجاباً بمستوى الأتعاب التي يحصل عليها مكتب المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى أنخفاض معدلات القيام بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية أو التعديلات المتعلقة بالأرباح المحاسبية والنتيجة عن إدارة الأرباح وذلك مع ارتفاع مستوى جودة الخدمات الذي يقدمها مكتب المراجعة، بينما لا توجد علاقة بين معدلات القيام بعمليات تعديل القوائم المالية المتعلقة بالتدفقات النقدية والنتيجة عن إدارة التدفقات وجودة خدمات المراجعة، ويرجع ذلك إلى زيادة اهتمام المتعاملين بسوق الأوراق المالية بالأموار والأحداث المتعلقة بالأرباح المحاسبية، حيث اتضح زيادة حدة ردود الفعل السلبية من المتعاملين بسوق الأوراق المالية تجاه التعديلات التي تتعلق بالأرباح المحاسبية، بينما تقل حدة هذه الردود تجاه التعديلات التي تتعلق بالتدفقات النقدية.

كما تناولت دراسة (Rezaei, et al. 2020) بعد آخر من جودة عملية المراجعة وهو جودة أداء شركاء المراجعة، وقامت بدراسة العلاقة بين جودة أداء شركاء المراجعة ومعدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، حيث أوضحت هذه الدراسة تأثير جودة خدمات المراجعة بجودة أداء شركاء المراجعة وذلك للتأثير الجوهري لقرارات وأحكام شركاء المراجعة على جودة عملية المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى أنخفاض معدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية وذلك مع ارتفاع جودة أداء شركاء المراجعة.

- تقديم المراجع لخدمات أخرى بخلاف خدمات المراجعة: تتخض معدلات القيام بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية وذلك مع تقديم المراجع لخدمات أخرى بخلاف خدمة المراجعة، كما أتضح وجود علاقة عكسية جوهرية بين تقديم المراجع للخدمات الضريبية والخدمات الأخرى المتعلقة بأنشطة المراجعة الداخلية المتكررة ومعدلات القيام بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، ويرجع

ذلك إلى التأثير الإيجابي للمعارف والمهارات الجديدة والكفاءات التي يكتسبها المراجع مع تقديمه لهذه الخدمات على جودة خدمات المراجعة وجودة التقارير المالية (Abdul Wahad, et al, 2014).

- **لجنة المراجعة:** أوضحت دراسات (Oradi and Izadi,2020;Amoah and Tang,2010) أن ضعف وعدم فاعلية لجنة المراجعة وما يترتب عليه من ضعف الدور الرقابي لها سوف يتيح الفرصة للإدارة للقيام بتحريف القوائم المالية وذلك من خلال عدم الالتزام باستخدام المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً عند إعداد التقارير المالية وزيادة احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية في هذه الحالة. كما أن وجود عضو على الأقل من الإناء في لجنة المراجعة سوف يساهم في تقليل عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن وجود أعضاء إناء في لجنة المراجعة سوف يزيد من احتمالات التعاقد مع مراجعين ذوي خبرة يستطيعون تقديم خدمات مراجعة مرتفعة الجودة، بالإضافة إلى أفضلية الأعضاء الإناء في القيام بأدوار رقابية، نظراً لزيادة فاعلية الدور الرقابي في حالة وجود عضو من الإناء في لجنة المراجعة، علاوة على استخدام مبدأ التحفظ عند إتخاذ القرارات وزيادة ميولهم في إتخاذ قرارات أكثر أخلاقية.

- **طول فترة إصدار تقرير المراجعة:** اتفقت هاتان الدراستان (Blankley,et al., 2015; Meckfessel and Sellers,2017) على وجود علاقة طردية جوهرية بين طول فترة إصدار تقرير المراجعة ومعدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية في المستقبل، حيث أتضح أن تأخر إصدار تقرير المراجعة في الفترة الحالية يترتب عليه زيادة احتمال قيام الشركة بإعادة إصدار تقاريرها المالية في المستقبل.

يتضح مما سبق وجود العديد من العوامل أو المحددات التي تؤثر بشكل جوهري على معدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، مثل تركيز الملكية وهيكل الملكية، خصائص مجلس الإدارة، جودة خدمات المراجعة، لجنة المراجعة، تقديم المراجع لخدمات أخرى بخلاف المراجعة، فترة إصدار تقرير المراجعة، وسوف تركز الدراسة الحالية على فحص ودراسة العلاقة بين فترة إصدار تقرير المراجعة ومعدلات القيام بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وأختبار ما إذا كانت فترة إصدار تقرير المراجعة تتوسط العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة ومعدلات القيام بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، نظراً لندرة الدراسات الأكاديمية - في حدود علم الباحثة - التي تناولت هذا الموضوع، وخاصة البيئة المصرية. بالإضافة إلى أن العلاقة محل الدراسة تعتبر علاقة متميزة، لأنها سوف تركز على تحديد تأثير أحد مقاييس الجودة المدركة (فترة إصدار تقرير المراجعة) على أحد مقاييس الجودة الحقيقية (عمليات إعادة إصدار القوائم المالية )، وهذا يمثل إضافة علمية للبحث الحالي.

وقد تعددت الآثار والأضرار السلبية التي تلحق بالشركات نتيجة قيامها بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وقامت العديد من الدراسات (Zhizhong,et al.,2011; Li and Wang,2006; Oradi and Izadi,2020; Aziz, et al.,2017) بتحديد تلك الآثار والنتائج والتي يمكن تبويبها في اتجاهين:

#### الاتجاه الأول: الأثر على الشركات المقيدة بالبورصة:

تناولت الكثير من الدراسات (Hasnan and Marzuki,2017;Wu, et al.,2016; Oradi and Izadi,2020) أثر إعادة الإصدار على الشركات المقيدة بالبورصة والتي تتمثل في النقاط التالية:

- انخفاض هائل في أسعار الأسهم للشركات وإنخفاض القيمة السوقية للشركة، نظراً لفقد ثقة المستخدمين في مصداقية وعدالة التقارير المالية، ويرجع ذلك إلى التأثير السلبي لعمليات إعادة إصدار القوائم المالية على إدراكات المستخدمين بشأن جودة ومصداقية التقارير المالية (Aziz,et al.,2017; Hasnan and Marzuki, 2017; Jiang, et al., 2015; Oradi and Izadi,2020)

كما أضافت دراستا (Li,et al.,2018; Gondhalekar, et al.,2012) وجود ردود فعل سلبية جوهرية من سوق الأوراق المالية تجاه الإعلان عن عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، والتي تتمثل في تحقيق عوائد أسهم غير طبيعية أكثر سلبية عقب إعلان الشركة عن قيامها بهذه العمليات، وأن هذا يرجع إلى إنخفاض القيم المتوقعة للارباح المستقبلية ومعدلات النمو المستقبلية، بالإضافة إلى إنخفاض قيمة الشركة والذي يأتي نتيجة إنخفاض قيمة التدفقات النقدية المتوقعة أو ارتفاع معدلات الخصم المستخدمة في تقدير التوقعات الاقتصادية للشركة.

- ارتفاع تكلفة رأس مال الشركة، وإنخفاض قدرة الشركة على الحصول على أموال إضافية من المساهمين، فأصبحت مصادر تمويل تلك الشركة تعتمد على الديون والإقتراض بدلاً من الملكية والأعتماد على المساهمين (علي، ٢٠١٥، Frago,et al.,2020)

- ارتفاع معدل دوران أعضاء مجلس الإدارة، وزيادة احتمالات تعرض الشركات التي قامت بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية لحالة التعثر المالي، حيث أن الأضرار السلبية الناتجة عن قيام الشركة بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية السابق ذكرها تساهم في زيادة مستوى الشكوك حول مستقبل العمليات التشغيلية للشركة، بالإضافة إلى أن هذه العمليات يمكن أن تسبب في تدمير صورة وسمعة الشركة، مما يؤدي ذلك إلى زيادة مخاطر تعرض الشركة لحالة التعثر المالي (Wu,et al.,2016).

- زيادة احتمالات تعرض الشركة لخطر التقاضي من قبل مستخدمي التقارير المالية كنتيجة لإعلانها عن القيام بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، حيث تزداد احتمالات قيام مستخدمي

التقارير المالية برفع دعاوي قضائية ضد الشركات لوجود أخطاء محاسبية أو تحريفات جوهرية متعمدة ناتجة عن الغش بالقوائم المالية السابق إصدارها (هلاي، ٢٠١٥، He,et al.,2018).

### الإتجاه الثاني: الأثر على المراجع الخارجي:

يتأثر المراجع الخارجي بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية على النحو التالي:

أ- ارتفاع معدلات تغيير المراجع الخارجي، ويرجع ذلك إلى أن عمليات إعادة إصدار القوائم المالية تثير شكوك العديد من المستخدمين حول مدى أمانة ونزاهة المراجع الخارجي، كما أنها تؤدي إلى انخفاض درجة ثقة المستخدمين في مصداقية وجودة أعمال المراجع الخارجي (Zhizhong,et al.,2011; Thompson and McCoy,2008).

ب- زيادة احتمالات تعرض المراجعين الخارجيين لخطر التقاضي في حالة قيام منشآت العملاء بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، بالإضافة إلى زيادة حدة العقوبات المفروضة عليهم في حالة رفع دعاوي قضائية ضدهم، خاصة عندما تتعلق عمليات إعادة الإصدار بوجود تحريفات في أرقام الإيرادات (Demirkan and Fuerman,2014).

تخلص الباحثة مما سبق إلى وجود العديد من الأضرار والآثار السلبية التي تحدثها عمليات إعادة إصدار القوائم المالية على كل من الشركات المقيدة بالبورصة والمراجع الخارجي، من أهمها زيادة احتمالات تعرض الشركات المقيدة بالبورصة والمراجعين الخارجيين لخطر التقاضي، حدوث تدهور شديد في أسعار أسهم الشركة، ارتفاع تكلفة راس مال الشركة، وإنخفاض قدرتها على الحصول على أموال إضافية، وارتفاع معدل دوران أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين الخارجيين، وزيادة احتمالات تعرض الشركة لحالة التعثر المالي.

### ٦-٢ تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

سوف تتناول الباحثة في هذه الجزئية أثر الخصائص التشغيلية للشركات على إعادة إصدار القوائم المالية، وأثر الخصائص التشغيلية للشركات على فترة إصدار تقرير المراجعة، وكذلك أثر فترة إصدار تقرير المراجعة على إعادة إصدار القوائم المالية، ودور فترة إصدار تقرير المراجعة كمتغير وسيط في العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات وإعادة إصدار القوائم المالية، وذلك على النحو التالي:

### ٦-٢-١ تحليل العلاقة بين الخصائص التشغيلية لشركة وإعادة إصدار القوائم واشتقاق

#### الفرض الأول

قامت مجموعة من الدراسات (Bassiouny,et al.,2016; Eseban and Garcia,2014; Olusola and Abdulasisi,2020; Soyemi and Olawale,2019) بدراسة أثر الخصائص التشغيلية للشركات على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وتتمثل هذه الخصائص في حجم الشركة، الربحية، الرفع المالي، عمر الشركة، تعقد عمليات الشركة، سمعة الشركة، تشتت الملكية. وسوف تتناول

هذه الدراسة تحليل ودراسة أثر كل من حجم الشركة، الربحية، الرفع المالي على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

وفيما يتعلق بأثر حجم الشركة على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، فقد استهدفت دراسة Olusola and Abdulasisi(2020) دراسة الأثر المباشر لحجم الشركة على معدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وتوصلت هذه الدراسة من خلال إجراء دراسة تطبيقية عملية على عينة تتكون من مجموعة من الشركات المسجلة ببورصة نيجيريا للأوراق المالية عن الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٩، إلى وجود أثر سلبي جوهري لحجم الشركة على معدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، حيث تقل هذه المعدلات في الشركات كبيرة الحجم، بينما تزداد معدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية في الشركات صغيرة الحجم، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى الخبرة في الشركات صغيرة الحجم، كما أن الشركات كبيرة الحجم لديها المزيد من الموارد والأصول والتجهيزات غير المادية التي تمكنها من تخفيض حجم الأخطاء والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية.

كما تناولت مجموعة أخرى من الدراسات (Soyemi and Mahboub,2017;Aljifri,et al.,2014; Olawale,2019) دراسة الأثر غير المباشر لحجم الشركة على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وذلك من خلال دراسة أثر حجم الشركة على جودة التقارير المالية. وذلك باعتبار أن التقارير المالية وسيلة للتواصل بين العديد من الأطراف مثل إدارة الشركة كمعد للتقارير المالية، والمستثمرين والدائنين كمستخدمين أساسيين للتقارير المالية، والسلطات الحكومية والجمهور كمستخدمين ثانويين للتقارير المالية. وحيث أن التقارير المالية يجب أن تمد المستخدمين بمعلومات ملائمة ويمكن الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات، فإنه يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية العديد من الخصائص مثل الملائمة والقابلية للمقارنة والفهم، والإعتمادية.

وترتبط خاصية الاعتمادية بجودة التقارير المالية، حيث تزداد درجة القابلية للاعتماد على المعلومات المحاسبية في حالة إرتفاع مستوى جودة التقارير المالية والتي تعني خلو القوائم المالية بشكل معقول من الأخطاء والتحيز والتحريفات الجوهرية، وأن هذه الأخطاء والتحريفات الجوهرية تعتبر أحد الأسباب الرئيسية في حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، ومن ثم فإن أرتفاع مستوى جودة التقارير المالية سوف يساهم في إنخفاض معدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وبذلك يتضح وجود علاقة عكسية بين جودة التقارير المالية وإعادة إصدار القوائم المالية.

وقد اتفقت دراستا (Soyemi and Olawale,2019;Aljifri,et al.,2014) على وجود تأثير إيجابي معنوي لحجم الشركة على مستوى جودة التقارير المالية، حيث تميل الشركات كبيرة الحجم إلى إنتاج تقارير مالية ذات جودة مرتفعة، ومن ثم تتخفض معدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية في هذه الشركات، ويرجع ذلك إلى قيام الشركات كبيرة الحجم بالإفصاح عن معلومات تفصيلية



عن ادائها والحالة المالية لها، بينما يعتبر هذا الأمر مكلف للشركات صغيرة الحجم. كما تحتاج الشركات الكبيرة إلى الإفصاح عن الكثير من التفاصيل بخصوص أنشطتها وعملياتها، وذلك نظراً لتنوع وتعدد عملياتها وأنشطتها ومنتجاتها بالإضافة إلى التوسع الجغرافي لهذه الشركات. هذا بالإضافة إلى اعتماد هذه الشركات بشكل كبير على سوق الأوراق المالية في تمويل أنشطتها وعملياتها بشكل أكبر من الشركات صغيرة الحجم، فهي على دراية كاملة بأن انخفاض تكلفة رأس المال وزيادة عدد الأسهم المبيعة يتوقف على قيام الشركة بإنتاج تقارير مالية ذات جودة مرتفعة والإفصاح عن المزيد من المعلومات الملائمة إلى المستخدمين. بينما توصلت دراسة (Mahboub, 2017) إلى عدم وجود تأثير جوهري لحجم الشركة على جودة التقارير المالية وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

كما قامت مجموعة أخرى من الدراسات (Esteban and Garcia, 2014; Hassan and Bassiouny, et al., 2016) بدراسة أثر حجم الشركة على جودة التقارير المالية مقاسة باستخدام جودة الأرباح. وقد اتفقت دراستا (Esteban and Garcia, 2014; Hassan and Bello, 2013) على انخفاض معدلات القيام بعمليات إدارة الأرباح وارتفاع مستوى جودة الأرباح والتقارير المالية وانخفاض عمليات إعادة إصدار القوائم المالية بالتبعية، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات في الشركات الكبيرة بالإضافة إلى زيادة فاعلية وقوة أنظمة الرقابة والحوكمة في هذه الشركات، ووجود نظم رقابة داخلية فعالة وقوية ومراجعيين داخليين على درجة عالية من الكفاءة.

وأن وجود هياكل رقابة داخلية قوية وفعالة في الشركات الكبيرة سوف يساعدها على إنتاج ونشر معلومات مالية على درجة عالية من الجودة، ومن ثم فإن هذا سوف يحد من قدرة الإدارة على التلاعب في أرباح الشركة. علاوة على أن قيام الشركات الكبيرة بالتعاقد مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى لتقديم خدمات مراجعة لها، وأن هذا سوف يقلل ويمنع حدوث عمليات إدارة الأرباح، وذلك نظراً لارتفاع مستوى جودة خدمات المراجعة المقدمة في هذه الحالة. كما أن ارتفاع مستوى الرقابة على عمليات وأنشطة الشركات كبيرة الحجم وأيضاً ارتفاع تكاليف تدهور السمعة لهذه الشركات سوف يمنعه من القيام بممارسات إدارة الأرباح، بينما توصلت دراسة (Bassiouny, et al., 2016) إلى عدم وجود تأثير جوهري لحجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الربحية وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، فقد استهدفت دراسة (Olusola and Abdulasisi, 2020) دراسة الأثر المباشر للربحية على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية عملية على عينة تتكون من مجموعة من الشركات المسجلة ببورصة نيجيريا للأوراق المالية عن الفترة من 2010-2019. وتوصلت الدراسة إلى إنه تزداد

معدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية في الشركات الأقل ربحية أو تلك التي تحقق عوائد سلبية، بينما تقل هذه المعدلات في الشركات الأكثر ربحية، فقد اتضح وجود علاقة طردية بين تحقيق الشركة لخسائر في السنة السابقة لحدوث عملية إعادة إصدار القوائم المالية وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

كما قامت مجموعة أخرى من الدراسات (Aljifri, et al., 2014; Hassan and ello, 2013; Soyemi and Olawale, 2019; Mahboub, 2017; Esteban and Garcia, 2014) بدراسة الأثر غير المباشر للربحية على إعادة إصدار القوائم المالية. وقد اتفقت دراسات (Hassan and Bello, 2013; Soyemi and Olawale, 2019; Esteban and Garcia, 2014; Aljifri, et al., 2014) على وجود تأثير إيجابي جوهري للربحية على جودة التقارير المالية، حيث اتضح زيادة مستوى جودة التقارير المالية ومن ثم انخفاض عمليات إعادة إصدار القوائم المالية في الشركات الأكثر ربحية، بينما تقل مستوى جودة التقارير المالية ومعدلات حدوث عمليات إعادة الإصدار في الشركات الأقل ربحية أو تلك التي تحقق خسائر، ويرجع ذلك إلى أن الشركات التي تحقق أرباح مرتفعة تميل إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات التفصيلية عن أرباحها وأدائها والمشروعات التي قامت بها، وذلك لتحسين صورتها وسمعتها لدى المستثمرين وغيرهم من الأطراف المهمة، وتشجيعهم على الاستثمار في أسهم الشركة، مما ينعكس ذلك في النهاية على ارتفاع أسعار أسهم الشركة.

ومن ناحية أخرى، فإن الشركات التي تحقق أرباحاً منخفضة أو خسائر لا تميل إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات عن أدائها حتى لا تقوم بالإعلان عن أدائها السيء إلى العامة. فمن الطبيعي أنه يزداد ميول المديرين إلى الإفصاح والتقرير عن الأخطاء الجيدة (الأرباح) بشكل أسرع من التقرير عن الأخطاء السيئة (الخسائر)، ويرجع ذلك إلى التأثير الكبير لهذه الأخطاء على أسعار الأسهم ومؤشرات أخرى. كما تزداد احتمالات القيام بعمليات إدارة الأرباح وينخفض مستوى جودة التقارير المالية، والذي ينعكس على ارتفاع معدلات حدوث عمليات إعادة الإصدار، وذلك في الشركات الأقل ربحية، بينما تزداد مستوى جودة الأرباح والتقارير المالية وتتنخفض معدلات حدوث عمليات إعادة الإصدار في الشركات الأكثر ربحية. ومن ناحية أخرى، توصلت دراسة (Mahboub, 2017) إلى عدم وجود تأثير جوهري للربحية على جودة التقارير المالية وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

أما عن العلاقة بين الرفع المالي وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، فقد أختبرت دراسة (Olusola and Abdulasisi (2020) هذه العلاقة بشكل مباشر، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية عملية على عينة تتكون من مجموعة من الشركات المسجلة ببورصة نيجيريا للأوراق المالية عن الفترة من 2010-2019. وتوصلت هذه الدراسة إلى ارتباط نسبة الرفع المالي إيجاباً بشكل جوهري بمعدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، حيث تزداد معدلات حدوث عمليات إعادة إصدار

القوائم المالية في الشركات التي تزداد لديها حجم الديون أو نسبة الرفع المالي، بينما تقل معدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية في الشركات التي تقل لديها نسبة الرفع المالي.

كما قامت مجموعة أخرى من الدراسات (Aljifri, et al., 2014; Hassan and Bello, 2013; Mahboub, 2017; Bassiouny, et al., 2016) بأختبار العلاقة بين الرفع المالي وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية بشكل غير مباشر، وذلك من خلال دراسة أثر الرفع المالي على جودة التقارير المالية. وقد اتفقت دراسات (Mahboub, 2017; Aljifri, et al., 2014; Hassan and Bello, 2013) على وجود علاقة طردية معنوية بين مستوى الرفع المالي وجودة التقارير المالية، حيث أتضح زيادة مستوى جودة التقارير المالية في الشركات التي تزداد لديها نسبة الرفع المالي أو حجم الديون، ومن ثم انخفاض معدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية في هذه الشركات، ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع حجم الديون على الشركة وارتفاع تكاليف الوكالة يترتب عليه الزام الشركة بالإفصاح عن المزيد من المعلومات والتفاصيل للدائنين، كما أتضح انخفاض احتمالات القيام بعمليات إدارة الأرباح وزيادة مستوى جودة التقارير المالية في الشركات التي يزداد لديها نسبة الرفع المالي أو حجم الديون، ومن ثم سوف تتخفف معدلات القيام بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية في هذه الشركات. بينما تزداد احتمالات القيام بعمليات إدارة الأرباح وتنخفض مستوى جودة التقارير المالية والذي ينعكس على ارتفاع معدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وذلك في الشركات التي يقل لديها حجم الديون.

ومن ناحية أخرى، توصلت دراسة Bassiouny, et al. (2016) إلى نتائج متعارضة مع الدراسات السابقة، حيث خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية جوهرية بين مستوى الرفع المالي ومعدلات القيام بعمليات إدارة الأرباح، ويرجع ذلك إلى أن الشركات التي يزداد لديها حجم الديون سوف تميل إلى أختيار السياسات المحاسبية التي تعمل على زيادة الربح، وذلك حتى تستطيع الإلتزام والوفاء بشروط عقود الديون، بالإضافة إلى تجنب أى تكاليف ناتجة عن اختراق أو عدم الوفاء بشروط عقود الديون.

تلاحظ الباحثة تباين نتائج هذه الدراسات بشأن تأثير حجم الشركة على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، حيث تراوحت نتائج الدراسات بين وجود تأثير سلبي جوهري لحجم الشركة على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية أو عدم وجود تأثير لحجم الشركة على عمليات إعادة الإصدار. كما خلصت الباحثة في ضوء ما تقدم إلى أن العلاقة بين الربحية وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية يصعب توقعها في ضوء نتائج الدراسات السابقة، حيث تتراوح العلاقة بين وجود علاقة عكسية بين الربحية وعمليات إعادة إصدار القوائم، أو عدم علاقة جوهرية بينهم حسب بيئة التطبيق. كما أتضح أيضاً للباحثة تضارب نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين نسبة الرفع المالي وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، فقد توصلت بعض الدراسات إلى إنخفاض معدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية مع زيادة نسبة الرفع المالي، بينما توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة طردية جوهرية بين نسبة

الرفع المالي ومعدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وعلى هذا سوف تقوم الباحثة بصياغة الفرض الأول والفروض الفرعية له على النحو التالي:

**الفرض الأول H1:** تؤثر الخصائص التشغيلية للشركات على احتمالات قيام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

**H1a:** يوجد تأثير معنوي لحجم الشركة على احتمالات قيام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

**H1b:** يوجد تأثير معنوي لربحية الشركة على احتمالات قيام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

**H1c:** يوجد تأثير معنوي للرفع المالي على احتمالات قيام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

### ٦-٢-٢- تحليل العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات وفترة إصدار تقرير المراجعة:

قامت العديد من الدراسات (Natonis and Tjahjadi, 2019; Lestari and Nuryatno, 2018; Hardoyo, 2019) بتحليل العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة وفترة إصدار تقرير المراجعة، وتتمثل هذه الخصائص في حجم الشركة، الرفع المالي، الربحية، عمر الشركة، قدرة الشركة على سداد الديون، تعقد عمليات الشركة. وسوف تركز هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين كل من حجم الشركة، الربحية، والرفع المالي وفترة إصدار تقرير المراجعة.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين حجم الشركة وفترة إصدار تقرير المراجعة، استهدفت مجموعة من الدراسات (Aisyaturahmmi, 2020; Yuliusman, et al., 2020; Akingunola, et al., 2018; Hassan, 2016; Rusdiyanto, et al., 2020) دراسة أثر حجم الشركة على طول فترة إصدار تقرير المراجعة، واتفقت هذه الدراسات على وجود علاقة عكسية جوهرية بين حجم الشركة وطول فترة إصدار تقرير المراجعة، حيث تقل فترة إصدار تقرير المراجعة في الشركات كبيرة الحجم، بينما تزداد هذه الفترة في الشركات صغيرة الحجم، ويرجع ذلك إلى أن الشركات كبيرة الحجم لديها الكثير من الموارد التي تساعدها على إنشاء نظم رقابة ومراجعة داخلية قوية وفعالة، وأن هذه النظم سوف تقلل من معدلات حدوث الأخطاء والتحريفات الجوهرية عند إعداد القوائم المالية، مما يسهل ذلك من عمل المراجع الخارجي ويساعده على الانتهاء من أداء خدمة المراجعة الخارجية في فترة زمنية قصيرة. كما أن هذه النظم سوف تمكن المراجع من أداء المزيد من الاختبارات الجوهرية واختبارات الالتزام في فترات خلال السنة، مما يساهم ذلك كله في تخفيض حجم أعمال المراجعة الخارجية التي تتم في نهاية السنة وإنخفاض فترة إصدار تقرير المراجعة. وتهتم الشركات الكبيرة بإنشاء هذه النوعية من النظم كمحاولة

منها لتخفيض تكاليف الوكالة والمراقبة من ناحية، وكتعويض عن ضعف الدور الرقابي للإدارة العليا في هذه الشركات من ناحية أخرى.

كما أنتهت مجموعة أخرى من الدراسات (Lestari and Nuryatno, 2018; Akhalumeh, et al., 2017; Ustman, 2020; Natonis and Tjahjadi, 2019; Fanny, et al., 2019) نتائج متشابهة مع نتائج الدراسات السابقة، حيث خلصت هذه الدراسات إلى إنخفاض فترة تأخر إصدار تقرير المراجعة في الشركات كبيرة الحجم وذلك عن الشركات صغيرة الحجم، ويرجع ذلك إلى وجود ضغوط خارجية كبيرة على إدارة الشركات كبيرة الحجم بشأن التعجيل بإصدار التقارير المالية وتقرير المراجعة المرفق بها، وذلك نظراً لزيادة درجة الرقابة على أنشطة وعمليات هذه الشركات من قبل أطراف عديدة مثل المستثمرين والدائنين والحكومة، مما يدفع إدارة هذه الشركات إلى ممارسة المزيد من الضغوط على المراجعين للإسراع من أداء إجراءات ومهام المراجعة والإعلان عن نتائج المراجعة في تقرير المراجعة، علاوة على امتلاك هذه الشركات الكثير من الموارد التي تجعلها قادرة على دفع أتعاب كبيرة للمراجع الخارجي، مما يشجع ذلك المراجع على الإستجابة لرغبات إدارة هذه الشركات بشأن سرعة الانتهاء من أداء أعمال المراجعة الخارجية. كما أن الشركات كبيرة الحجم تسعى جاهدة إلى المحافظة على صورتها وسمعتها في سوق الأوراق المالية من خلال الإلتزام بإصدار التقارير المالية في التوقيت المناسب وعدم التأخر في إصدار هذه التقارير حتى لا تتعرض لمزيد من العقوبات والانتقادات.

بينما توصلت دراسة (Siyanbola, et al., 2020) إلى نتائج متباينة لنتائج الدراسات السابقة، حيث خلصت هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي غير جوهري لحجم الشركة على طول فترة إصدار تقرير المراجعة، ويرجع ذلك إلى زيادة عدد الصفقات والمعاملات التي تقوم بها الشركات كبيرة الحجم عن الشركات صغيرة الحجم، مما يترتب عليه زيادة الوقت المطلوب لتنفيذ عملية المراجعة وذلك حتى يستطيع المراجع فحص ومراجعة هذا الكم الكبير من المعاملات.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين الربحية وطول فترة إصدار تقرير المراجعة، فقد استهدفت مجموعة من الدراسات (Akingunola, et al., 2018; Akhalumeh, et al., 2017; Vuko and Cular, 2014; Natonis and Tjahjadi, 2019; Fanny, et al., 2019; Handoyo and Ezral, 2019; Yuliusman, et al., 2020; Siyanbola, et al., 2020) دراسة العلاقة بين الربحية وطول فترة إصدار تقرير المراجعة، واتفقت هذه الدراسات على وجود تأثير سلبي للربحية على طول فترة إصدار تقرير المراجعة، فقد أتضح إنخفاض فترة تأخر إصدار تقرير المراجعة في الشركات التي تحقق أرباح مرتفعة، بينما تزداد هذه الفترة في الشركات التي تحقق خسائر، ويرجع ذلك إلى رغبة وميول الشركات التي تحقق أرباح مرتفعة إلى التعجيل بالإعلان عن النتائج المالية الجيدة من خلال نشر تقاريرها المالية، ومن ثم سوف تقوم هذه الشركات بممارسة المزيد من الضغوط على المراجعين للإسراع من

الإنهاء من أداء خدمات المراجعة، وذلك حتى يتسنى لها الإعلان عن الأنباء الجيدة الخاصة بتحقيق أرباح مرتفعة بشكل مباشر وسريع إلى الأطراف المهتمة، حيث أن تحقيق أرباح مرتفعة يعطي أنطباع جيد عن أداء الشركة ويعتبر من الأخبار الجيدة التي تجذب المستثمرين وتشجعهم على شراء الأسهم والذي سوف ينعكس على ارتفاع أسعار الأسهم.

أما بالنسبة للشركات التي تحقق أرباح منخفضة أو خسائر، سوف تحاول هذه الشركات تأخير الإعلان عن النتائج المالية الضعيفة من خلال تأجيل نشر تقاريرها المالية، لذلك سوف تتطلب هذه الشركات من مراجعيها التمهّل في أداء عملية المراجعة والتأخر في إصدار تقرير المراجعة والإعلان عن نتائج المراجعة، مما يمكنها ذلك من تأخير الإعلان عن أدائها السيء للمستثمرين وغيرهم من الأطراف الأخرى.

بينما توصلت دراستا (Stewart and Cairney,2019;Lestari and Nuryatno,2018) إلى نتائج متضاربة مع نتائج الدراسات السابقة، بشأن العلاقة بين الربحية وفترة إصدار تقرير المراجعة، حيث خلصت هذه الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي غير جوهري للربحية على تاخر إصدار تقرير المراجعة، ويرجع ذلك إلى اهتمام المراجع ليس فقط بفحص مستوى دقة أرباح الشركة، وإنما أيضاً يهتم بفحص ومراجعة جميع المعاملات والأحداث الاقتصادية التي تعتبر الأساس الجوهري في تحديد مدى صدق وعدالة القوائم المالية، كما أن تحقيق الشركة لأرباح مرتفعة يتطلب ذلك من المراجع قضاء فترة زمنية أطول واستخدام المزيد من إجراءات المراجعة للتأكد من صحة ودقة الأرقام المحاسبية المتعلقة بأرباح الشركة.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الرفع المالي وطول فترة إصدار تقرير المراجعة، فقد تناولت دراستنا (Lestari and Yuliusman, et al., 2020; Nuryatno, 2018) أثر نسبة الرفع المالي على طول فترة إصدار تقرير المراجعة، وقد أوضحنا هاتين الدراستين في البداية أن نسبة الرفع المالي تشير إلى المعدلات المستخدمة في قياس مستوى الديون أو مدى استخدام الديون في تمويل أصول الشركة، وأن ارتفاع هذه المعدلات يشير إلى استخدام مبالغ كبيرة من الديون في تمويل أنشطة الشركة وذلك بالمقارنة باستخدام التمويل الذاتي لأنشطة الشركة، وقد أتفقا هاتين الدراستين على وجود تأثير إيجابي معنوي للرفع المالي على تأخر إصدار تقرير المراجعة، حيث تزداد فترة إصدار تقرير المراجعة مع زيادة نسبة الديون إلى حقوق الملكية، ويرجع ذلك لحاجة المراجع إلى تجميع المزيد من الأدلة والتفاصيل عن هذه النوعية من الشركات التي تزداد فيها نسبة الرفع المالي، بالإضافة إلى أداء المزيد من أنشطة المراجعة والتحقق من صحة مبالغ الديون وذلك بالمقارنة بالشركات التي تقل فيها نسبة الديون إلى حقوق. كما أن ارتفاع نسبة الرفع المالي تعتبر أنباء غير جيدة للمستثمرين، لذلك سوف تحاول إدارة

الشركة تأخير وتعطيل المراجع عن القيام بأداء عملية المراجعة، ومن ثم سوف تزداد فترة إصدار تقرير المراجعة والتقارير المالية.

بينما توصلت دراسات (Natonis and Tjahjadi, 2019; Akhalumeh, et al., 2017; Rusdiyanto, et al., 2020) إلى نتائج مختلفة عن نتائج الدراسات السابقة بشأن العلاقة بين الرفع المالي وفترة إصدار تقرير المراجعة، فمن ناحية توصلتا دراستا (Natonis and Tjahjadi, 2019; Rusdiyanto, et al., 2020) إلى عدم وجود تأثير جوهري لحجم الديون أو نسبة الرفع المالي على طول فترة إصدار تقرير المراجعة، ومن ناحية أخرى توصلت دراسة (2017) Akhalumeh, et al. إلى وجود علاقة عكسية غير جوهريّة بين مستوى الرفع المالي وفترة إصدار تقرير المراجعة، ويرجع ذلك إلى زيادة مستوى الرقابة مع زيادة نسبة الرفع المالي، والتي تحفز المراجع على تخفيض فترة إصدار تقرير المراجعة.

في ضوء ما تقدم، يتضح تباين نتائج الدراسات التي تناولت تأثير حجم الشركة على طول فترة إصدار تقرير المراجعة، فقد توصلت بعض الدراسات إلى انخفاض فترة إصدار تقرير المراجعة في الشركات كبيرة الحجم عن الشركات صغيرة الحجم، بينما توصلت دراسات أخرى إلى زيادة فترة إصدار تقرير المراجعة في الشركات كبيرة الحجم عن الشركات صغيرة الحجم، وبذلك يتضح أن تأثير حجم الشركة على طول فترة إصدار تقرير المراجعة يتراوح بين تأثير إيجابي أو تأثير سلبي.

كما استخلصت الباحثة أيضاً مما سبق إلى أن العلاقة بين الربحية وطول فترة إصدار تقرير المراجعة يصعب التنبؤ بها في ضوء استخدام نتائج الدراسات العلمية السابقة التي تناولت هذه العلاقة، حيث توصلت هذه الدراسات إلى نتائج متباينة في هذا المجال، إذ تتراوح العلاقة بين إيجابية وسلبية. كما تلاحظ الباحثة أيضاً في ضوء ما تقدم، أن تأثير الرفع المالي على طول فترة إصدار تقرير المراجعة يتراوح بين وجود تأثير إيجابي أو تأثير سلبي أو عدم وجود تأثير، وعلى هذا سوف تقوم الباحثة بصياغة الفرض الثاني والفروض الفرعية له على النحو التالي:

**الفرض الثاني H2 :** تؤثر الخصائص التشغيلية للشركات على طول فترة إصدار تقرير المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**H2a:** يوجد تأثير معنوي لحجم الشركة على طول فترة إصدار تقرير المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**H2b:** يوجد تأثير معنوي لربحية الشركة على طول فترة إصدار تقرير المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**H2c:** يوجد تأثير معنوي للرفع المالي على طول فترة إصدار تقرير المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

## ٦-٢-٣ أثر طول فترة إصدار تقرير المراجعة على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية

أوضح مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في الإطار المفاهيمي للتقارير المالية، أن هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في التقارير المالية حتى تستطيع توفير المعلومات التي يمكن أن يعتمد عليها المستخدمين في إتخاذ قرارات مثلى، وتتمثل هذه الخصائص في الملائمة، القابلية للفحص، العرض العادل والصادق للأحداث الاقتصادية، القابلية للقياس. وتشير خاصية الملائمة إلى توفير معلومات هامة ومفيدة في إتخاذ القرارات، وتعتبر المعلومات المحاسبية مفيدة في إتخاذ القرارات وذلك إذا تم توفيرها في التوقيت الملائم لمستخدمي التقارير المالية.

ويمكن تعريف التوقيت الملائم لتوفير المعلومات المحاسبية، بأنه توفير المعلومات المحاسبية في التوقيت الذي تستطيع أن تؤثر فيه بشكل جوهري على قرارات مستخدمي التقارير المالية وقبل أن يفقد المستخدم قدرته على التأثير على القرارات الاقتصادية، وأن توافر خاصية الوقتية لا يعني تحقيق خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية، ولكن لا يمكن تحقيق خاصية الملائمة بدون توافر خاصية الوقتية. ويتأثر توقيت إصدار التقارير المالية بعملية المراجعة التي تتم قبل نشر التقارير المالية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، وهنا يظهر مصطلح فترة إصدار تقرير المراجعة، والذي يمكن تعريفه على إنها الفترة التي تقع بين تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة وتاريخ إصدار تقرير المراجعة (Siyanbola,et al.,2020; Natonis and Tjahjadi, 2019; Aisyahurahmmi, 2020).

أما فيما يتعلق بفترة إصدار التقارير المالية فإنها تتمثل في الفترة التي تقع بين تاريخ إصدار المراجع الخارجي لتقرير المراجعة وتاريخ إتاحة ونشر التقارير المالية للشركات من خلال النشر في الصحف أو المواقع الإلكترونية للشركات، ويعتبر المراجع الخارجي مسؤولاً عن التأخير الذي يحدث في فترة إصدار تقرير المراجعة، بينما تعتبر الإدارة مسؤولة عن التأخير الذي يحدث في فترة إصدار التقارير المالية (ابراهيم، ٢٠١٩، 2017, Akhalumeh, et al., 2017, Abernathy,et al 2017).

وفي جمهورية مصر العربية، أن تأخر إصدار المراجعين لتقارير المراجعة هو المسبب الرئيسي لتأخر إصدار الشركات لتقاريرها المالية، وهذا ما أوضحته ونصت عليه المادة (٤٦) من قواعد القيد والشطب للأوراق المالية بالبورصة المصرية وفقاً لقرار مجلس الهيئة رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٤، بضرورة إلزام الشركات المدرجة بتسليم نسخة من القوائم المالية الصادرة عن مجلس الإدارة مرفق بها تقرير مراجع الحسابات وذلك قبل بداية أول جلسة تداول تالية لتاريخ اعتماد مراجع الحسابات للقوائم المالية، وهذا يعني إنه يمكن الإشارة إلى فترة إصدار التقارير المالية على إنها فترة إصدار تقرير المراجعة وهي الفترة التي تقع بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ اعتماد مراجع الحسابات لتقرير المراجعة.

كما ألزم قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذي تم تعديله بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٨ مجالس إدارة الشركات بإعداد قوائم مالية سنوية تتضمن تقرير المراجع الخارجي مع تقرير عن نشاط



الشركة وموافاة الهيئة العامة للرقابة المالية بها خلال ٩٠ يوماً من تاريخ إنتهاء السنة المالية، كما نصت اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بأن تقوم الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية بتقديم القوائم المالية السنوية مرفق بها تقرير المراجعة خلال ٩٠ يوماً من تاريخ إنتهاء السنة المالية، وكذلك تقديم القوائم المالية المرحلية (ربع السنوية) مرفق بها تقرير الفحص المحدود خلال ٤٥ يوماً من تاريخ إنتهاء كل ربع سنة، مع معاقبة الشركة بغرامة الف جنية عن كل يوم تاخير .

وأضافت دراستا ( Akingunola, et al., 2016، محمود، ٢٠٢٠) أن تأخر إصدار تقرير المراجعة والذي يترتب عليه تأخر إصدار التقارير المالية للشركات سوف يؤدي إلى تقليل درجة نفعية وملائمة المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات وزيادة حجم عدم تماثل المعلومات، مما يؤثر ذلك سلباً على جودة القرارات المتخذة بواسطة المستخدمين، كما أن تأخر إصدار تقرير المراجعة قد يدفع المستخدمين إلى محاولة الحصول على معلومات عن الشركة من مصادر غير مشروعة، مما قد يؤثر ذلك سلباً على سمعة وصورة الشركة، في حين أن تخفيض طول فترة إصدار تقرير المراجعة سوف يساهم في تحسين وزيادة جودة التقارير المالية وحماية المستخدمين وكسب ثقتهم، وتخفيض حجم عدم تماثل المعلومات، زيادة نفعية وملاءمة المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات مما يساعد على اتخاذ قرارات استثمارية مثلى، تحجيم انتشار الشائعات في سوق الأوراق المالية بشأن الحالة المالية للشركة.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين فترة إصدار تقرير المراجعة وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، فقد توصلت دراسة (Blankley,et al.(2015) إلى وجود علاقة طردية جوهرية بين طول فترة إصدار تقرير المراجعة ومعدلات حدوث عمليات إعادة إصدار التقارير المالية في المستقبل، حيث اتضح ارتباط تأخر إصدار تقرير المراجعة في الفترة الحالية بزيادة احتمال قيام الشركة بإعادة إصدار تقاريرها المالية في المستقبل، ويرجع ذلك إلى أن زيادة طول فترة إصدار تقرير المراجعة يشير إلى وجود قضايا أو مشاكل جوهرية والتي قد تؤثر بشكل سلبي على جودة خدمات المراجعة المقدمة، وينتج عنها زيادة معدلات حدوث عمليات إعادة إصدار التقارير المالية.

كما استهدف دراسة (Meckfessel and Sellers (2017) فحص ودراسة أثر تقديم مكاتب المراجعة لخدمات أخرى بخلاف خدمة المراجعة على العلاقة بين طول فترة إصدار تقرير المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية، وتم إجراء دراسة تطبيقية عملية على عينة تتكون من عملاء مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى في أمريكا، وذلك عن الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية جوهرية بين نسبة الإيرادات التي يحصل عليها مكتب المراجعة من تقديم الخدمات الأخرى بخلاف خدمة المراجعة وطول فترة إصدار تقرير المراجعة، كذلك وجود علاقة طردية جوهرية بين نسبة الإيرادات التي يحصل عليها مكتب المراجعة من تقديم الخدمات

الأخرى ومعدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وبذلك يتضح وجود علاقة طردية جوهرية بين طول فترة إصدار تقرير المراجعة ومعدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

كما أيدت دراسة ( Chiudini,et al.(2018) نتائج الدراسات السابقة، وذلك من خلال دراسة أثر طول فترة إصدار تقرير المراجعة على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية على عينة من الشركات البرازيلية عن الفترة من 2011-2016، حيث توصلت هذه الدراسة إلى ارتباط زيادة فترة إصدار تقرير المراجعة بارتفاع معدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وأن السبب في ذلك يتمثل في أن زيادة فترة إصدار تقرير المراجعة قد يكون مؤشر قوي لوجود مشاكل ومخاطر كثيرة قد واجهها المراجع أثناء قيامه بعملية المراجعة، مما يزيد ذلك من احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية. علاوة على ذلك، يتعرض المراجع لمزيد من الضغوط للتعجيل بإصدار تقرير المراجعة، وذلك لتجنب ردود الفعل السلبية تجاه تأخر إصدار ونشر القوائم المالية من قبل المتعاملين في سوق الأوراق المالية، مما يقلل ذلك من جودة أداء المراجعة الخارجية، ويزيد من معدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

تخلص الباحثة مما سبق، إلى اتفاق نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين فترة إصدار تقرير المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية، على وجود علاقة طردية جوهرية بينهما، لذلك فإنه من المتوقع وجود أثر إيجابي معنوي لطول فترة إصدار تقرير المراجعة على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وعلى هذا سوف تقوم الباحثة بصياغة الفرض الثالث على النحو التالي:

**الفرض الثالث H3:** يوجد تأثير إيجابي معنوي لطول فترة إصدار تقرير المراجعة على احتمالات قيام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

### ٦-٢-٤ دور فترة إصدار تقرير المراجعة كمتغير وسيط في العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة وإعادة إصدار القوائم المالية

ففي ضوء تحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسات (Esteban and; Hassan and Bello, 2013; Olusola and Abdulasisi, 2020; Bassiouny,et al., 2016; Garcia,2014) تأثير الخصائص التشغيلية للشركة على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، أتضح للباحثة وجود تأثير جوهرى لكل من حجم الشركة، الرفع المالي، الربحية على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية. كما أتضح للباحثة أيضاً بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسات (Fanny,et al., 2019; Akhalumeh, et al., 2017; Hassan, 2016; Yuliusman, et al., 2020; Siyanbola, et al., 2020; Stewart and Cairney, 2019) بشأن تأثير الخصائص التشغيلية للشركة على فترة إصدار تقرير المراجعة، أن هناك تأثير جوهرى لكل من حجم الشركة، الرفع المالي، الربحية على طول فترة إصدار تقرير المراجعة. كما أستخلصت الباحثة أيضاً من نتائج الدراسات (Meckfessel and Sellers, 2017; Blankley, et al., 2015) التي تناولت العلاقة بين طول فترة إصدار تقرير

المراجعة وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وجود علاقة طردية جوهرية بين طول فترة إصدار تقرير المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية. لذلك تتوقع الباحثة بناء على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات، أن طول فترة إصدار تقرير المراجعة تتوسط العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة وإعادة إصدار القوائم المالية. وبذلك يمكن صياغة الفرض الرابع على النحو التالي:

**الفرض الرابع H4:** تتوسط فترة إصدار تقرير المراجعة العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات وإعادة إصدار القوائم المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

### ٦-٣ منهجية البحث

تتاول الباحثة في هذه الجزئية الدراسة التطبيقية وعرض منهجية البحث، وسوف تتناول الباحثة كلاً من، أهداف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، مصادر الحصول على البيانات، نموذج الدراسة وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، نتائج اختبار فروض البحث، وذلك على النحو التالي:

#### ٦-٣-١ أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، ومن ثم اختبار ما إذا كانت الخصائص التشغيلية للشركة متمثلة في حجم الشركة، الرفع المالي، الربحية تؤثر على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، قياساً على بعض الدراسات السابقة (Bassiouny, et al., 2016; Aljifri, et al., 2014; Esteban and Garcia, 2014; Olusola and Abdulasisi, 2020; Soyemi and Olawale, 2019). كما تستهدف الدراسة التطبيقية أيضاً اختبار تأثير نفس الخصائص التشغيلية للشركة على فترة إصدار تقرير المراجعة، وذلك قياساً على بعض الدراسات السابقة (Lestari and; Hassan, 2016; Ustman, 2020; Fanny, et al., 2019; Nuryatno, 2018) المراجعة على إعادة إصدار القوائم المالية، قياساً على بعض الدراسات (Blankley, et al., 2015; Meckfessel and Seller, 2017).

وأخيراً، تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار ما إذا كانت فترة إصدار تقرير المراجعة تتوسط العلاقة التأثيرية بين نفس الخصائص التشغيلية للشركة وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وذلك إتساقاً مع ما أشار إليه البعض (Aljifri, et al., 2014; Esteban and Garcia, 2014; Meckfessel and Sellers, 2017; Bassiouny, et al., 2016; Hassan, 2016).

#### ٦-٣-٢ مجتمع وعينة الدراسة وأدواتها وإجراءاتها

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية والتي قامت بتعديل قوائمها المالية خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٩. وقد اعتمدت الباحثة على قاعدة البيانات الخاصة بشركة

مصر لنشر المعلومات لتحديد الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية خلال فترة الدراسة، حيث أمكن تحديد ١٨٠ شركة قامت بتعديل قوائمها المالية خلال هذه الفترة.

وقد حددت الباحثة مجموعة من الشروط والمعايير الواجب توافرها في الشركات التي تتضمنها عينة الدراسة، وتتمثل هذه الشروط في أن تكون الشركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، أن تكون الشركة قامت بتعديل قوائمها المالية بسبب أخطاء في المعالجات المحاسبية أو بسبب عدم الإلتزام بالمعايير المحاسبية، أو المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، أو بسبب مخالفات في مبادئ الإفصاح المحاسبي، وبالتالي تم استبعاد التعديلات الأخرى المرتبطة بتجزئة الأسهم أو توقف العمليات أو تعديلات خاصة بترجمة القوائم المالية، وأن تكون العملة المستخدمة في القوائم المالية لشركات العينة هي الجنية المصري، وأن يتوافر التاريخ الخاص بإعادة نشر القوائم المالية لشركات العينة، وأن تكون القوائم المالية المعدلة لشركات العينة قوائم مالية سنوية ومستقلة، وأن تتوفر البيانات عن فترة التحليل حتى يمكن قياس المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة.

وقد تم تحديد حجم عينة الدراسة من خلال استخدام المعادلة التالية (خليل، ٢٠١٠):

$$\text{حجم العينة} = \frac{n}{(n-1) \cdot b} + 1$$

حيث أن ن: تمثل حجم المجتمع، ب: تمثل الخطأ المسموح به في تقدير حجم العينة وتمثل ١٠% من حجم العينة وبناء عليه فإن الحد الأدنى المناسب لحجم العينة =  $\frac{180}{(1-180)(0,1)} + 1 = 65$  شركة.

وبعد تطبيق الشروط والمعايير السابقة على كل شركة أمكن تحديد حجم العينة والمكون من ٧٩ شركة ويعتبر هذا الحجم كافياً ومناسباً لإجراء التحليلات الإحصائية. وقد قامت الباحثة أيضاً بتحديد عينة رقابية أخرى مكونة من ٧٩ شركة لم تقم بتعديل قوائمها المالية ومتماثلة من حيث طبيعة ونوع الصناعة والسنة المالية للعينة الأصلية. وبالتالي يصبح الحجم النهائي لعينة الدراسة ١٥٨ شركة مقسمة إلى مجموعتين، مجموعة تجريبية تمثل ٧٩ شركة قامت بتعديل قوائمها المالية ومجموعة مراقبة وتمثل ٧٩ شركة لم تقم بتعديل قوائمها المالية، ويوضح الجدول رقم (٦-١) حجم العينة النهائية مع توزيع الشركات حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تنتمي إليها.

جدول ٦-١: عدد الشركات الممثلة للعينة وفقاً للقطاعات

م	القطاع	عدد الشركات
١	قطاع الكيماويات	٩
٢	قطاع الأغذية والمشروبات	٦٥
٣	قطاع العقارات	٨
٤	قطاع الاتصالات	٧
٥	قطاع الرعاية الصحية والأدوية	١٣
٦	قطاع الموارد الأساسية	١٤

م	القطاع	عدد الشركات
٧	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٢٣
٨	قطاع الإعلام	٣
٩	قطاع المنتجات المنزلية والشخصية	٧
١٠	قطاع الموزعين وتجار التجزئة	٩
	إجمالي عدد الشركات	١٥٨

### ٦-٣-٣ مصادر الحصول على البيانات

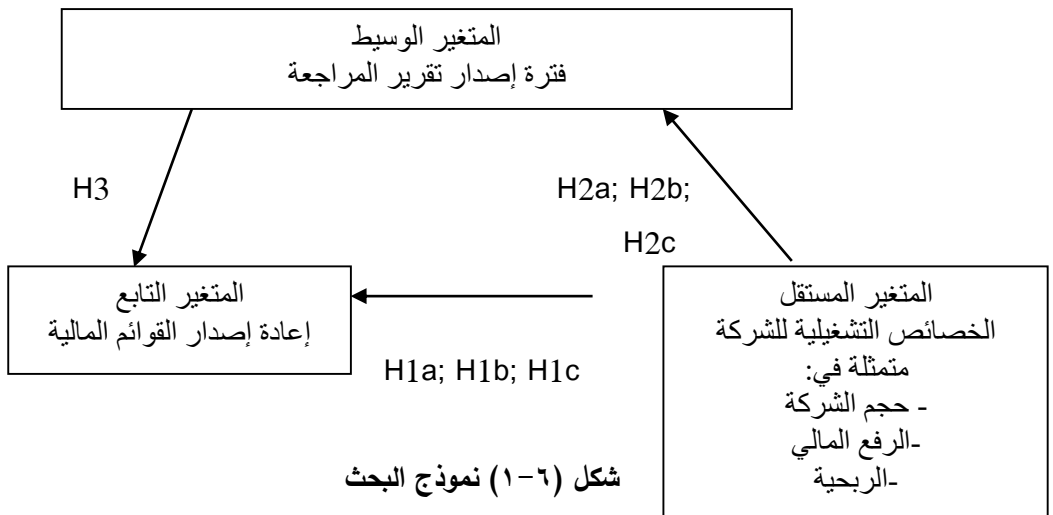
تم الحصول على البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية من خلال القوائم المالية، وتقارير مجلس الإدارة للشركات، وتقارير المراجعة للشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية وذلك خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٩. وقد اعتمدت الباحثة على عدة مصادر للحصول على البيانات والتي تتمثل في قاعدة بيانات شركة مصر لنشر المعلومات، بالإضافة إلى ذلك تم الحصول على بعض البيانات عن طريق المواقع الإلكترونية للشركات بالعينة، وكذلك الموقع الإلكتروني لشبكة المعلومات المالية ([www.misti.net](http://www.misti.net)).

### ٦-٣-٤ نموذج البحث وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة

فيما يلي نموذج البحث، وتوصيف وقياس المتغيرات. وذلك على النحو التالي:

#### ٦-٣-٤-١ نموذج البحث

يتضح من تتبع فروض البحث، أن متغيرات الدراسة تتضمن، متغير مستقل، هو الخصائص التشغيلية للشركة متمثلة في حجم الشركة، الرفع المالي، الربحية، ومتغير تابع، هو إعادة إصدار القوائم المالية، ومتغير وسيط، وهو فترة إصدار تقرير المراجعة، ويظهر نموذج البحث تبعاً لذلك كما يلي:



شكل (٦-١) نموذج البحث

المصدر: (إعداد الباحثة)

## ٦-٣-٤-٢ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

القياس	التوصيف	نوع المتغير	المتغير
عن طريق اللوغاريتم الطبيعي للقيمة الدفترية لإجمالي أصول الشركة Olusola and Abdulasisi(2020)	يعبر حجم الشركة عن قدراتها وإمكاناتها المادية والبشرية وطاقاتها الإنتاجية Soyemi and Olawale(2019)	مستقل	الخصائص التشغيلية للشركة -حجم الشركة
خارج قسمة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، حيث نسبة الرفع المالي = إجمالي الديون / إجمالي الأصول $\times 100$ Lestari and Nuryatno(2018)	هو استخدام الديون أو الأموال المقرضة في تمويل أنشطة الشركة Rusdiyanto,et al.(2020)	مستقل	الرفع المالي
باستخدام معدل العائد على الأصول (صافي الدخل / إجمالي الأصول) Fanny,et al.(2019)	تعتبر أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في إستخدام الموارد الموجودة، وهدف أساسي لجميع المنشآت، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المنشأة Siyanbola,et al.(2020)	مستقل	الربحية
بدلالة إجمالي عدد الأيام منذ تاريخ نهاية السنة المالية وحتى تاريخ إصدار تقرير المراجعة Meckfessel and Sellers(2017)	هي الفترة التي تقع بين تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة وتاريخ إصدار تقرير المراجعة Siyanbola,et al.(2020)	وسيط	فترة إصدار تقرير المراجعة
كمتغير ثنائي القيمة، يأخذ القيمة (١) إذا كان هناك تعديل في القوائم المالية ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك (Aziz,et al.2017)	هو تعديل وتصحيح للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية السابق إصدارها، وذلك نتيجة لاكتشاف واحد أكثر من التحريفات الجوهرية في التقارير المالية المنشورة في وقت لاحق والناجمة عن الأخطاء أو الغش Hasnan and Marzuki(2017)	تابع	إعادة إصدار القوائم المالية

## ٦-٣-٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار فروض الدراسة

تم استخدام نموذج الأندثار اللوجستي في هذه الدراسة، لأختبار كل من فرض البحث الأول وفرعياته وفرض البحث الثالث، وقد تم استخدام هذا النموذج لأنه يعتبر الأسلوب الملائم للحالات التي يكون فيها المتغير التابع متغيراً ثنائياً والذي يأخذ القيمة (١) عندما تقوم الشركة بتعديل قوائمها المالية والقيمة (٠) عندما لا يتم تعديل القوائم المالية. وقد اعتمدت العديد من الدراسات على هذا النموذج لدراسة مدى تأثير المتغير التابع (إعادة إصدار القوائم المالية) بالعديد من المتغيرات المستقلة (Hassan and Bello,

2013; Soyemi and; Mahboub, 2017; Bassiouny, et al., 2016; Esteban and Garcia, 2014; Olawale, 2019). كما تم الإعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرض الرئيسي الثاني وفرعياته. وإخيراً فقد تم الإعتماد على نموذج الأنحدار الخطي واللوجستي لاختبار الفرض الرئيسي الرابع. وقد تم تشغيل نماذج الأنحدار ببرنامج SPSS الإصدار رقم (٢٢).

### ٦-٣-٦ نتائج اختبار فروض البحث

تم الإعتماد على نماذج الأنحدار، المشار إليها أعلاه، لأختبار فروض البحث، كل على حدة، على النحو التالي:

### ٦-٣-٦-١ نتيجة اختبار الفرض الأول:

استهدف الفرض الأول اختبار ما إذا كانت الخصائص التشغيلية للشركة، متمثلة في كل من حجم الشركة، الرفع المالي، الربحية تؤثر على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وذلك بالإعتماد على نموذج الأنحدار اللوجستي، ويمكن صياغة نموذج الدراسة كما يلي:

$$\text{Prob (Restatement)} = \beta_0 + \beta_1 (\text{size}) + \beta_2 (\text{Leverage}) + \beta_3 (\text{ROA}) + e_i$$

حيث: تعبر Restatement عن احتمالية قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية، وتمثل size حجم الشركة، وتمثل Leverage نسبة الرفع المالي في الشركة، ويشير ROA إلى معدل العائد على الأصول كمقياس للربحية، ويشير  $e_i$  إلى الخطأ العشوائي.

ويمكن توضيح نتائج أختبار الفروض أحصائياً من خلال الجدول رقم (٦-٢):

جدول ٦-٢: نتائج نموذج الانحدار اللوجستي

Parameter	$\beta$	Hypothesis Test	
		Walid chi-square	sig
(intercept)			
Size حجم الشركة	-4.020	118.671	0.000
Leverage الرفع المالي	43.320	1267.810	0.001
ROA معدل العائد على الاصول	-54.117	6568.421	0.000
عدد المفردات المستخدمة 158			

تظهر نتيجة اختبار معنوية النموذج ككل، ان النموذج يتمتع بمعنوية إحصائية عالية عند مستوى معنوية ٥%، حيث بلغت قيمة (Likelihood Ratio chi-square) = 9.4237، كما بلغت قيمة P-Value = 0.000 وهي أقل من 0.05، بما يعني أن المتغيرات المستقلة لها تأثير على المتغير التابع. استهدف الفرض الأول اختبار ما إذا كان هناك تأثير معنوي للخصائص التشغيلية للشركة على احتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية، وتم اشتقاق ثلاث فروض فرعية من الفرض الأول، حيث استهدف

الفرض الفرعي (H1a) أختبار ما إذا كان هناك تأثير معنوي لحجم الشركة على احتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية. فمن خلال نتائج التحليل الإحصائي جدول رقم (٦-٢) يتضح أن قيمة معامل الأندار ( $\beta_1$ ) الخاص بحجم الشركة بلغ -4.020، وهي قيمة سالبة ومعنوية حيث بلغت قيمة  $(\text{chi}^2)$  = 118.671 وهي أكبر من القيمة الجدولية في جدول توزيع ك<sup>٢</sup> والتي بلغت 3.841 عند مستوى معنوية 5%، كما بلغت قيمة (P-Value) = 0.000 وهي أقل من 0.05، وهو ما يعطي دلالة بوجود تأثير سلبي ومعنوي لحجم الشركة على احتمالات قيام الشركة بإعادة إصدار القوائم المالية، حيث تقل احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية في الشركات كبيرة الحجم، بينما تزداد احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية في الشركات صغيرة الحجم، وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي (H1a) والذي ينص على أن هناك تأثيراً معنوياً ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على احتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية.

ويتضح أن هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسات (Aljifri, et al., 2014 Olusola and Abdulasisi, 2020; Bassiouny, et al., 2016; Esteban and Garcia, 2014) بشأن وجود تأثير سلبي معنوي لحجم الشركة على جودة التقارير المالية وإعادة إصدار القوائم المالية، حيث أتضح ارتفاع مستوى جودة التقارير المالية وإنخفاض احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية في الشركات كبيرة الحجم، ويرجع ذلك إلى إنخفاض معدلات القيام بعمليات إدارة الأرباح في الشركات كبيرة الحجم، وذلك نظراً لوجود نظم رقابة داخلية قوية وفعالة في هذه الشركات، وقيام هذه الشركات بالتعاقد مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى لتقديم خدمات المراجعة لها، علاوة على ارتفاع مستوى الرقابة على عمليات وأنشطة الشركات كبيرة الحجم وارتفاع تكاليف تدهور السمعة لهذه الشركات، مما يساهم ذلك في النهاية في تخفيض حجم الأخطاء والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية لهذه الشركات. كما تميل الشركات كبيرة الحجم إلى إنتاج تقارير مالية عالية الجودة تتضمن الكثير من التفاصيل بخصوص أنشطتها وعملياتها، وذلك لجذب وتشجيع المستثمرين على الأستثمار في أسهم الشركة وتخفيض تكلفة راس المال.

كما استهدف الفرض الفرعي (H1b) اختبار ما إذا كان هناك تأثير معنوي لربحية الشركة على احتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية. فمن خلال نتائج التحليل الإحصائي جدول رقم (٦-٢) يتضح أن قيمة معامل الأندار ( $\beta_1$ ) الخاص بمعدل العائد على الأصول بلغ -54.117، وهي قيمة سالبة ومعنوية حيث بلغت قيمة  $(\text{chi}^2)$  = 6568.421 وهي أكبر من القيمة الجدولية في جدول توزيع ك<sup>٢</sup> والتي بلغت 3.841 عند مستوى معنوية 5%، كما بلغت قيمة (P-Value) = 0.000 وهي أقل من 0.05، وهو ما يعطي دلالة بوجود تأثير سلبي ومعنوي للربحية على احتمالات قيام الشركة بإعادة إصدار القوائم المالية، حيث تقل احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية في



الشركات الأكثر ربحية أو تلك التي تحقق أرباحاً مرتفعة، بينما تزداد احتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية في الشركات الأقل ربحية أو تلك التي تحقق أرباحاً منخفضة أو خسائر، وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي (H1b) والذي ينص على أن هناك تأثيراً معنوياً ذو دلالة إحصائية للربحية على احتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية.

ويتضح أن هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسات (Hassan and Bello, 2013; Soyemi and Olawale, 2019; Esteban and Garcia, 2014; Aljifri, et al., 2014)

(Olusola and Abdulasisi, 2020) بشأن وجود تأثير سلبي معنوي للربحية على جودة التقارير المالية واحتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية، حيث أتضح ارتفاع مستوى جودة التقارير المالية وإنخفاض احتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية في الشركات الأكثر ربحية، ويرجع ذلك إلى ميول الشركات الأكثر ربحية إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات التفصيلية عن أرباحها وأدائها، وذلك لتحسين صورتها وسمعتها وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في أسهم الشركة، علاوة على إنخفاض معدلات القيام بعمليات إدارة الأرباح في هذه الشركات نظراً لعدم حاجتها إلى هذه النوعية من العمليات. بينما ترغب الشركات الأقل ربحية في عدم الإفصاح عن المزيد من المعلومات عن أدائها حتى لا تقوم بالإعلان عن أدائها السيء إلى العامة، بالإضافة إلى زيادة معدلات القيام بعمليات إدارة الأرباح وإنخفاض مستوى جودة التقارير المالية في هذه الشركات.

كما استهدف الفرض الفرعي (H1c) اختبار ما إذا كان هناك تأثير معنوي للرفع المالي على احتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية. فمن خلال نتائج التحليل الإحصائي جدول رقم (٦-٢) يتضح أن قيمة معامل الأنحدار ( $\beta_1$ ) الخاص بالرفع المالي بلغ 43.320، وهي قيمة موجبة ومعنوية حيث بلغت قيمة (chi-square) = 1267.810 وهي أكبر من القيمة الجدولية في جدول توزيع ك<sup>٢</sup> والتي بلغت 3.841 عند مستوى معنوية 5%، كما بلغت قيمة (P-Value) = 0.001 وهي أقل من 0.05، وهو ما يعطي دلالة بوجود تأثير إيجابي ومعنوي للرفع المالي على احتمالات قيام الشركة بإعادة إصدار القوائم المالية، حيث تزداد احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية في حالة زيادة نسبة الرفع المالي أو حجم الديون بالشركة، بينما تقل احتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية في حالة انخفاض نسبة الرفع المالي أو حجم الديون بالشركة، وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي (H1c) والذي ينص على أن هناك تأثيراً معنوياً ذو دلالة إحصائية للرفع المالي على احتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Olusola and Abdulasisi, 2020; Bassiouny, et al., 2016) بشأن وجود تأثير إيجابي معنوي لنسبة الرفع المالي على احتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية، حيث تزداد احتمالات قيام الشركة بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية في الشركات التي تزداد لديها نسبة الرفع المالي أو حجم الديون، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات القيام بعمليات إدارة

الأرباح في الشركات التي تزداد فيها نسبة الرفع المالي، حيث أن ارتفاع نسبة الرفع المالي أو حجم الديون بالشركة يدفعها إلى تبني واختيار سياسات محاسبية غير ملائمة والتي تعمل على زيادة الربح، وذلك حتى تستطيع الوفاء بشروط المديونية والتغلب على قيود التمويل وتجنب أى تكاليف ناتجة عن أختراق أو عدم الوفاء بشروط المديونية.

### ٦-٣-٢ نتيجة اختبار الفرض الثالث

استهدف الفرض الثالث اختبار ما إذا كانت فترة إصدار تقرير المراجعة تؤثر على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وذلك بالإعتماد على نموذج الأنحدار اللوجستي، ويمكن صياغة نموذج الدراسة كما يلي:

$$\text{Prob (Restatement)} = \beta_0 + \beta_1(\text{Audit Report Lag}) + e_i$$

حيث: تعبر Restatement عن احتمالية قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية، ويأخذ هذا المتغير رقم (١) في حالة قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية، ويأخذ القيمة (٠) في حالة عدم قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية. وتمثل Audit Report Lag فترة إصدار تقرير المراجعة، ويشير  $e_i$  إلى الخطأ العشوائي.

ويمكن توضيح نتائج اختبار الفروض أحصائياً من خلال الجدول رقم (٦-٣):

### جدول ٦-٣: نتائج نموذج الأنحدار اللوجستي

Parameter	$\beta$	Hypothesis Test	
		Walid chi-square	sig
(intercept) Audit Report Lag فترة إصدار تقرير المراجعة	13.128	512.458	0.007
عدد المفردات المستخدمة 158			

تظهر نتيجة اختبار معنوية النموذج ككل، ان النموذج يتمتع بمعنوية إحصائية عالية عند مستوى معنوية ٥%، حيث بلغت قيمة (Likelihood Ratio chi-square) = 9.5682، كما بلغت قيمة P-Value = 0.000 وهي أقل من 0.05، بما يعني أن المتغيرات المستقلة لها تأثير على المتغير التابع. استهدف الفرض الثالث اختبار ما إذا كان هناك تأثير معنوي لفترة إصدار تقرير المراجعة على احتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية. فمن خلال نتائج التحليل الإحصائي جدول رقم (٦-٣) يتضح أن قيمة معامل الأنحدار ( $\beta_1$ ) الخاص بفترة إصدار تقرير المراجعة بلغ 13.128، وهي قيمة موجبة ومعنوية حيث بلغت قيمة (chi-square) = 512.458 وهي أكبر من القيمة الجدولية في جدول توزيع ك<sup>٢</sup> والتي بلغت 3.841 عند مستوى معنوية 5%، كما بلغت قيمة (P-Value) = 0.007 وهي أقل من 0.05، وهو ما يعطي دلالة بوجود تأثير إيجابي ومعنوي لفترة إصدار تقرير المراجعة على

احتمالات قيام الشركة بإعادة إصدار القوائم المالية، حيث تزداد احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية في حالة ارتفاع فترة إصدار تقرير المراجعة، بينما تقل احتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية في حالة انخفاض فترة إصدار تقرير المراجعة، وبالتالي يتم قبول الفرض الثالث والذي ينص على أن هناك تأثيراً معنوياً ذو دلالة إحصائية لفترة إصدار تقرير المراجعة على احتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Meckfessel and Sellers, 2017; Blankley, et al., 2015; Chiudini, et al., 2018) بشأن وجود تأثير إيجابي معنوي لطول فترة إصدار تقرير المراجعة على احتمالات قيام الشركة بإعادة إصدار القوائم المالية، حيث أتضح ارتباط زيادة فترة إصدار تقرير المراجعة بارتفاع معدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن زيادة فترة إصدار تقرير المراجعة قد يكون مؤشر قوي لوجود مشاكل ومخاطر كثيرة قد واجهها المراجع أثناء قيامه بعملية المراجعة والتي قد تؤثر بشكل سلبي على جودة خدمات المراجعة المقدمة، وينتج عنها زيادة معدلات القيام بعمليات تعديل القوائم المالية. علاوة على ذلك، أن الضغوط التي قد يتعرض لها المراجع لتعجيل بإصدار تقرير المراجعة، وذلك لتجنب ردود الفعل السلبية تجاه تأخر إصدار نشر القوائم المالية من قبل المتعاملين في سوق الأوراق المالية، قد تؤثر بشكل سلبي على جودة أداء المراجعة الخارجية، وتزيد من معدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

ويمكن تدعيم النتائج السابقة والتي تم التوصل إليها بشأن الفرض الرئيسي الأول والفرض الرئيسي الثالث للدراسة باستخدام نموذج الأنحدار اللوجستي، وذلك من خلال اختبار مدى معنوية الفروق بين مجموعتي الدراسة. وقد قامت الباحثة في البداية، بإجراء اختبار كولمجروف - سميرنوف (Kolmogrov-smirnov) واختبار شابيرو ويلك (Shapiro-wilk) للمتغيرات المقاسة كمياً وهي (حجم الشركة - الرفع المالي - الربحية - فترة إصدار تقرير المراجعة) وذلك لإختبار مدى تبعية المتغيرات المقاسة كمياً للتوزيع الطبيعي كأحد شروط استخدام اختبار (T) للمقارنة بين المجموعتين. ويوضح الجدول (٦-٤) نتائج هذا الأختبار كما يلي:

جدول ٦-٤: لإختبار مدى تبعية المتغيرات للتوزيع الطبيعي

	Kolmogrov-smirnov			Shapiro-wilk		
	statistic	DF	sig	statistic	DF	sig
Size	0.155	157	0.004	0.853	157	0.000
ROA	0.198	157	0.001	0.823	157	0.000
Leverage	0.072	157	0.009	0.912	157	0.001
ARL	0.123	157	0.010	0.908	157	0.009

وقد أوضحت نتائج اختبار كولمجروف سميرونوف واختبار شايبيرو ويلك أن هذه المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي، حيث يتضح من الاختبار السابق أن قيمة (P-Value) لهذه المتغيرات أقل من 0.05، وبالتالي يتم رفض فرض العدم الذي يوضح تبعية هذه المتغيرات للتوزيع الطبيعي، وبالتالي سوف يتم الاعتماد على البديل اللامعلمي لإختبار (T) للعينات المستقلة وهو اختبار مان ويتني (Man-whitney) لإختبار معنوية الفروق بين المتغيرات الكمية عند مستوى معنوية 5%. ويوضح الجدول رقم (٦-٥) نتائج اختبار مان ويتني لإختبار معنوية الفروق بين مجموعتي الدراسة كما يلي:

### جدول ٦-٥ نتائج مان ويتني

Restatement	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Size	0	79	114.30
	1	79	46.80
Total	158		
ROA	0	79	130.10
	1	79	61.80
Total	158		
Leverage	0	79	71.32
	1	79	109.69
Total	158		
ARL	0	79	59.21
	1	79	94.69
Total	158		

### Test Statistics (a)

	Mann-whitney U	A symp sig(2-tailed)
Size	523.000	0.000
ROA	812.000	0.004
Leverage	2461.000	0.001
ARL	2765.000	0.012

يوضح اختبار مان ويتني أن هناك تأثيراً معنوياً لحجم الشركة على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة (P-Value) = 0.000 وهي أقل من 0.05، كما ظهرت ال mean rank لحجم الشركة في حالة الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية أقل بالمقارنة بالشركات التي لم تقم بتعديل قوائمها المالية، حيث بلغت قيمة mean rank لحجم الشركة في حالة الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية 46.80 بالمقارنة ب 114.30 لل mean rank للشركات

التي لم تتم بتعديل قوائمها المالية، بما يوضح انخفاض حجم الشركة في الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية. وبالتالي فإن هذه النتائج تدعم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال نموذج الأنحدار اللوجستي بقبول الفرض الفرعي الأول بأن هناك تأثيراً معنوياً ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية.

وأوضح اختبار مان ويتي أن هناك تأثيراً معنوياً لربحية الشركة على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة (P-Value) = 0.004 وهي أقل من 0.05، كما ظهرت قيمة الـ mean rank للربحية في حالة الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية أقل بالمقارنة بالشركات التي لم تتم بتعديل قوائمها المالية، حيث بلغت قيمة الـ mean rank للربحية في حالة الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية 61.80 بالمقارنة 130.10 للـ mean rank للشركات التي لم تتم بتعديل قوائمها المالية، بما يوضح انخفاض معدل العائد على الأصول وهو مؤشر لربحية الشركة في الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية. وبالتالي فإن هذه النتائج تدعم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال نموذج الأنحدار اللوجستي بقبول الفرض الفرعي الثاني بأن هناك تأثيراً معنوياً ذو دلالة إحصائية للربحية على احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية.

يوضح اختبار مان ويتي أيضاً أن هناك تأثيراً معنوياً لنسبة الرفع المالي على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة (P-Value) = 0.001 وهي أقل من 0.05، كما ظهرت قيمة الـ mean rank لنسبة الرفع المالي في حالة الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية أكبر بالمقارنة بالشركات التي لم تتم بتعديل قوائمها المالية، حيث بلغت قيمة الـ mean rank لنسبة الرفع المالي في حالة الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية 109.69 بالمقارنة 71.32 للـ mean rank للشركات التي لم تتم بتعديل قوائمها المالية، بما يوضح ارتفاع نسبة الرفع المالي والديون في الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية. وبالتالي فإن هذه النتائج تدعم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال نموذج الأنحدار اللوجستي بقبول الفرض الفرعي الثالث بأن هناك تأثيراً معنوياً ذو دلالة إحصائية لنسبة الرفع المالي على احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية.

كما يوضح اختبار مان ويتي أيضاً أن هناك تأثيراً معنوياً لفترة إصدار تقرير المراجعة على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة (P-Value) = 0.012 وهي أقل من 0.05، كما ظهرت الـ mean rank لفترة إصدار تقرير المراجعة في حالة الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية أكبر بالمقارنة بالشركات التي لم تتم بتعديل قوائمها المالية، حيث بلغت قيمة الـ mean rank لفترة إصدار تقرير المراجعة في حالة الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية 94.96 بالمقارنة بـ 59.21 للـ mean rank للشركات التي لم تتم بتعديل قوائمها المالية، بما يوضح ارتفاع فترة إصدار تقرير المراجعة في الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية. وبالتالي فإن هذه

النتائج تدعم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال نموذج الأندثار اللوجستي بقبول الفرض الثالث للدراسة بأن هناك تأثيراً معنوياً ذو دلالة إحصائية لفترة إصدار تقرير المراجعة على احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية.

### ٣-٦-٣-٦ نتيجة اختبار الفرض الثاني H2 وفرعياته

استهدف الفرض الثاني اختبار ما إذا كانت الخصائص التشغيلية للشركة متمثلة في كل من حجم الشركة، الرفع المالي، الربحية تؤثر على فترة إصدار تقرير المراجعة، وذلك بالإعتماد على نموذج الأندثار الخطي البسيط، وفقاً للمعادلات التالية:

$$ARL = \beta_0 + \beta_1 \text{size} + e_i \quad (1)$$

$$ARL = \beta_0 + \beta_1 \text{ROA} + e_i \quad (2)$$

$$ARL = \beta_0 + \beta_1 \text{Leverage} + e_i \quad (3)$$

حيث: تعبر ARL عن فترة إصدار تقرير المراجعة، وتمثل size حجم الشركة، وتشير ROA إلى معدل العائد على الأصول كمقياس للربحية، وتشير Leverage إلى نسبة الرفع المالي في الشركة، وفيما يلي توضيح لنتائج اختبار الفرض الفرعي (H2a).

### جدول ٦-٦: نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H2a)

model	$\beta$	T	sig
Constant	0.045	2.701	0.012
Size	-0.015	-2.571	0.003
R <sup>2</sup>		0.312	
Adjusted R <sup>2</sup>		0.307	
إحصائية F		7.823	
Sig(F)		0.003	

وبالنظر للجدول رقم (٦-٦)، يتضح زيادة القيمة المحسوبة لإحصائية F (7.823) عن قيمتها الجدولية (3.84)، وهو ما يشير لصلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل البحث، وأن قيمة معامل التحديد Adjusted R<sup>2</sup> كانت (0.307) وهو ما يشير إلى قدرة حجم الشركة على تفسير 30.7% من إجمال التغيرات في فترة إصدار تقرير المراجعة، وترجع بقية النسبة إلى الخطأ العشوائي. وتحليل معاملات الأندثار، تبين وجود تأثير سلبي ومعنوي لحجم الشركة على فترة إصدار تقرير المراجعة بمقدار 0.015 وذلك عند قيمة احتمالية 0.003. ومن ثم تم قبول الفرض الفرعي (H2a)، القائل بوجود تأثير معنوي لحجم الشركة على فترة إصدار تقرير المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Natonis and Tjahjadi; Akhalameh, et al., 2017; Rusdiyanto, et al., 2020; Funny, et al., 2019; 2019) بشأن وجود تأثير سلبي معنوي لحجم الشركة على فترة إصدار تقرير المراجعة، حيث تقل فترة إصدار تقرير المراجعة في الشركات كبيرة الحجم، ويرجع ذلك إلى وجود نظم رقابة ومراجعة داخلية قوية وفعالة في الشركات الكبيرة والتي تساهم في تخفيض معدلات حدوث الأخطاء والتحريفات الجوهرية عند إعداد القوائم المالية، وتساعد المراجع الخارجي على أداء المزيد من الأختبارات الجوهرية وأختبارات الإلتزام في فترات خلال السنة، مما يساهم ذلك في تخفيض حجم أعمال المراجعة الخارجية التي تتم في نهاية السنة وانخفاض فترة إصدار تقرير المراجعة، علاوة على وجود ضغوط خارجية كبيرة على إدارة الشركات كبيرة الحجم بشأن التعجيل بإصدار القوائم المالية، مما يدفع إدارة هذه الشركات إلى ممارسة الضغوط على المراجعين للإسراع من الإعلان عن نتائج المراجعة، بالإضافة إلى محاولة قيام الشركات كبيرة الحجم بالمحافظة على سمعتها وصورتها في سوق الأوراق المالية من خلال الإلتزام بإصدار القوائم المالية في التوقيت المناسب حتى لا تتعرض لمزيد من العقوبات والإنتقادات.

أما نتائج اختبار الفرض الفرعي (H2b) فإنها تتمثل فيما يلي:

#### جدول ٦-٧: نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H2b)

model	$\beta$	T	sig
Constant	0.078	3.228	0.320
ROA	-0.065	-2.893	0.018
R <sup>2</sup>		0.191	
Adjusted R <sup>2</sup>		0.190	
إحصائية F		8.891	
Sig(F)		0.018	

وبالنظر للجدول رقم (٦-٧)، يتضح زيادة القيمة المحسوبة لإحصائية F (8.891) عن قيمتها الجدولية (3.84)، وهو ما يشير لصلاحيّة النموذج لاختبار العلاقة محل البحث، وأن قيمة معامل التحديد Adjusted R<sup>2</sup> كانت (0.190) وهو ما يشير إلى قدرة ربحية الشركة على تفسير 19 % من إجمال التغيرات في فترة إصدار تقرير المراجعة، وترجع بقية النسبة إلى الخطأ العشوائي. وتحليل معاملات الأندار، تبين وجود تأثير سلبي ومعنوي للربحية على فترة إصدار تقرير المراجعة بمقدار 0.065. وذلك عند قيمة إحصائية 0.018. ومن ثم تم قبول الفرض الفرعي (H2b)، القائل بوجود تأثير معنوي للربحية على فترة إصدار تقرير المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Akhallumeh, et al., 2017; Vuko and Cular, 2014; Siyanbola, et al., 2020; Funny, et al., 2019) بشأن وجود تأثير سلبي معنوي للربحية

على فترة إصدار تقرير المراجعة، حيث تقل فترة إصدار تقرير المراجعة في الشركات الأكثر ربحية، بينما تزداد فترة إصدار تقرير المراجعة في الشركات الأقل ربحية، ويرجع ذلك إلى رغبة وميول الشركات التي تحقق أرباحاً مرتفعة إلى التعجيل بالإعلان عن نتائجها المالية الجيدة من خلال نشر التقارير المالية، مما يدفع هذه الشركات على ممارسة المزيد من الضغوط على المراجعين للإسراع من الإنتهاء من أداء خدمات المراجعة، وذلك حتى تستطيع الإعلان عن الأنباء الجيدة الخاصة بتحقيق أرباح مرتفعة، بينما تحاول الشركات التي تحقق أرباح منخفضة أو خسائر تأخير الإعلان عن النتائج المالية الضعيفة من خلال تأجيل نشر تقاريرها المالية، لذلك سوف تتطلب هذه الشركات من مراجعيها التمهّل في أداء عملية المراجعة والتأخر في إصدار تقرير المراجعة، وذلك حتى تتمكن من تأخير الإعلان عن أدائها السيء إلى المستثمرين. وفيما يتعلق بنتائج اختبار الفرض الفرعي (H2c) فإنها تتمثل فيما يلي:

### جدول ٦-٨: نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H2c)

model	$\beta$	T	sig
Constant	0.089	3.649	0.256
Leverage	-0.034	2.283	0.001
R <sup>2</sup>	0.254		
Adjusted R <sup>2</sup>	0.252		
إحصائية F	7.253		
Sig(F)	0.001		

وبالنظر للجدول رقم (٦-٨)، يتضح زيادة القيمة المحسوبة لإحصائية F (7.253) عن قيمتها الجدولية (3.84)، وهو ما يشير لصلاحية النموذج لأختبار العلاقة محل البحث، وأن قيمة معامل التحديد Adjusted R<sup>2</sup> كانت (0.252) وهو ما يشير إلى قدرة ربحية الشركة على تفسير 25.2% من إجمالي التغيرات في فترة إصدار تقرير المراجعة، وترجع بقية النسبة إلى الخطأ العشوائي. وتحليل معاملات الأندثار، تبين وجود تأثير إيجابي ومعنوي للرفع المالي على فترة إصدار تقرير المراجعة بمقدار 0.034 وذلك عند قيمة احتمالية 0.001. ومن ثم تم قبول الفرض الفرعي (H2c)، القائل بوجود تأثير معنوي للرفع المالي على فترة إصدار تقرير المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ويتضح أن هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراستي (Yuliusman; Lestari and Nuryatno, 2018; et al., 2020) بشأن وجود تأثير إيجابي لنسبة الرفع المالي على فترة إصدار تقرير المراجعة، حيث تزداد فترة إصدار تقرير المراجعة في حالة ارتفاع نسبة الرفع المالي أو نسبة الديون إلى حقوق الملكية، ويرجع ذلك إلى حاجة المراجع لتجميع المزيد من الأدلة والتفاصيل عن هذه النوعية من



الشركات التي تزداد فيها نسبة الرفع المالي، بالإضافة إلى أداء المزيد من أنشطة المراجعة والتحقق من صحة مبالغ الديون وذلك بالمقارنة بالشركات التي تقل فيها نسبة الديون إلى حقوق الملكية.

#### ٦-٣-٦-٤ نتيجة اختبار الفرض الرابع

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كانت فترة إصدار تقرير المراجعة تتوسط العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة واحتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية. وذلك بالإعتماد على نفس المشاهدات المستخدمة في اختبار الفروض الثلاثة بواقع (١٥٨) مشاهدة، واختباره على ثلاث مراحل قياساً على (Meckfessel and Chiudini, et al., 2016; Sellers, 2017) بالإعتماد على المعادلات التالية :

$$ARL = \beta_0 + \beta_1 size + e_i \quad (1-A)$$

$$ARL = \beta_0 + \beta_1 ROA + e_i \quad (1-B)$$

$$ARL = \beta_0 + \beta_1 Leverage + e_i \quad (1-c)$$

$$Restatement = \beta_0 + \beta_1 size + \beta_2 ROA + \beta_3 Leverage + e_i \quad (2)$$

$$Restatement = \beta_0 + \beta_1 size + \beta_2 ROA + \beta_3 Leverage + \beta_4 ARL + e_i \quad (3)$$

حيث تعبر ARL (المتغير الوسيط) عن فترة إصدار تقرير المراجعة، وباقي المتغيرات كما سبق. كما تم تشغيل نموذج الأندادار البسيط بالمعادلات 1-A، 1-B، 1-C. وتشغيل نموذج الأندادار اللوجستي بالمعادلتين ٢، ٣.

ويجب أن يتوافر ثلاث شروط حتى يمكن قبول أو رفض الفرض الرابع وهي (أ) وجود تأثير معنوي للخصائص التشغيلية للشركة على فترة إصدار تقرير المراجعة، (ب) إنخفاض مقدار معاملات إنحدار الخصائص التشغيلية للشركة في المعادلة رقم (٣) عن معاملات إنحدارها في المعادلة رقم (٢)، (ج) وجود تأثير معنوي لفترة إصدار تقرير المراجعة على احتمال قيام الشركة بتعديل القوائم المالية، أي ما يشير لضرورة معنوية معامل إنحدار فترة إصدار تقرير المراجعة في المعادلة رقم (٣).

وبالنظر لنتائج اختبار المعادلات 1-A، 1-B، 1-C بالجدول رقم (٦-٦)، (٦-٧)، (٦-٨)، تبين وجود تأثير سلبي معنوي لكل من حجم الشركة، الربحية على فترة إصدار تقرير المراجعة بمقدار (-0.015، -0.065) عند قيمة احتمالية (0.018، 0.003)، بينما يوجد تأثير إيجابي معنوي للرفع المالي على فترة إصدار تقرير المراجعة بمقدار (0.034) عند قيمة احتمالية (0.001)، ومن ثم تحقق الشرط الأول لقبول الفرض الرابع. وبالنظر لنتائج اختبار المعادلة الثانية بالجدول رقم ٦-٢، يتضح وجود تأثير سلبي معنوي لكل من حجم الشركة، الربحية على احتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية بمقدار (-4.020، -54.117) عند قيمة احتمالية (0.000، 0.000)، بينما يوجد تأثير إيجابي معنوي للرفع المالي على احتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية بمقدار (43.320) عند قيمة احتمالية (0.001) وهو الأمر الذي يلبي الشرط الثالث لقبول الفرض الرابع.

أما عن الشرط الثاني لقبول الفرض الرابع، فيجب أن يتم توضيح نتائج اختبار المعادلة الثالثة وذلك على النحو التالي:

$$\text{Restatement} = \beta_0 + \beta_1 \text{size} + \beta_2 \text{ROA} + \beta_3 \text{Leverage} + \beta_4 \text{ARL} + e_i \quad (3) \quad (3)$$

جدول ٦-٩

Model	$\beta$	walid	sig
Constant	0.924	34.137	0.000
Size	-3.821	110.718	0.002
ROA	41.291	1221.871	0.000
Leverage	-52.891	6251.541	0.008
ARL	10.291	452.511	0.003

تظهر نتيجة اختبار معنوية النموذج ككل، ان النموذج يتمتع بمعنوية إحصائية عالية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة (Likelihood Ratio chi-square) = 9.6872، كما بلغت قيمة P-Value = 0.000 وهي أقل من 0.05، بما يعني أن المتغيرات المستقلة لها تأثير على المتغير التابع. وبالنظر للنتائج بالجدول رقم (٩-٦) يتضح إنخفاض معاملات إنحدار كل من حجم الشركة، الربحية، الرفع المالي إلى -3.821، 41.291، -52.891، وذلك بالمقارنة بمعاملات إنحدار هذه المتغيرات في جدول رقم (٢-٦) (-4.020، 43.320، -54.117)، كما أتضح وجود تأثير إيجابي ومعنوي لفترة إصدار تقرير المراجعة على احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية بمقدار 10.291 عند قيمة احتمالية 0.003 وفقاً للمعادلة الثالثة، ومن ثم تحقيق الشرط الثاني لقبول الفرض الرابع.

وبناء على ما سبق، يمكن القول بإمكانية تأثير الخصائص التشغيلية للشركة، بصورة غير مباشرة، على احتمال قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية، من خلال فترة إصدار تقرير المراجعة، وبالتالي تم قبول الفرض الرابع القائل، بأن فترة إصدار تقرير المراجعة تتوسط العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة واحتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية، وهو ما يتفق مع منطقية تأثير فترة إصدار تقرير المراجعة على العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة واحتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية، ويتسق مع ما أشار إليه (Akhalumeh, et Natonis and Handoyo and Ezral, 2019; Soyemi and Olawale, 2020; Olusola and Abdulasisi, 2016 Hassan, 2017; al., 2019) بشأن العلاقة التأثيرية للخصائص التشغيلية للشركة على فترة إصدار تقرير المراجعة واحتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية.

## ٦-٤ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث اختبار وتحليل أثر الخصائص التشغيلية للشركة متمثلة في كل من حجم الشركة والرفع المالي والربحية على احتمالات قيام الشركة بإعادة إصدار قوائمها المالية، وكذلك اختبار ما إذا كانت فترة إصدار تقرير المراجعة تتوسط العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة واحتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية، وأعمدت الدراسة على عينة مكونة من ١٥٨ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٩. وقد تم تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين، المجموعة الأولى وهي المجموعة التجريبية وتتكون من ٧٩ شركة قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية، أما المجموعة الثانية فهي المجموعة الرقابية وتتكون من ٧٩ شركة لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية، وتعتبر المجموعتان متماثلتان من حيث نوع وطبيعة الصناعة ونفس السنة المالية.

بشأن نتائج الدراسة فقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي معنوي ذو دلالة إحصائية لكل من حجم الشركة والربحية على احتمالات قيام الشركات بتعديل قوائمها المالية، حيث يقل احتمال قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية في الشركات كبيرة الحجم والشركات الأكثر ربحية، ووجود تأثير إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية للرفع المالي على احتمال قيام الشركات بتعديل قوائمها المالية، حيث تزداد احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية مع زيادة نسبة الرفع المالي أو حجم الديون. كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي معنوي ذو دلالة إحصائية لكل من حجم الشركة والربحية على فترة إصدار تقرير المراجعة، حيث تقل فترة إصدار تقرير المراجعة في كل من الشركات كبيرة الحجم والشركات الأكثر ربحية، ووجود تأثير إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية للرفع المالي على احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية، حيث تزداد احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية مع زيادة نسبة الرفع المالي أو حجم الديون.

كما خلصت الدراسة أيضاً إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لفترة إصدار تقرير المراجعة على احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية، حيث اتضح أن ارتفاع فترة إصدار تقرير المراجعة في الفترة الحالية يترتب عليها زيادة احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية في الفترة المستقبلية. كذلك انتهت الدراسة أيضاً إلى أن فترة إصدار تقرير المراجعة تتوسط العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة واحتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية.

وفي ضوء نتائج الدراسة، توصي الباحثة بضرورة اهتمام الهيئات التشريعية والتنظيمية بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية ووضع معايير تنظم عملية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإعادة إصدار القوائم المالية من حيث كمية ونوعية وتوقيت الإفصاح نظراً لتأثير ذلك على تقييم المستثمرين للأثار المترتبة على إعادة إصدار القوائم المالية، بحيث تلزم الشركات التي تقوم بإعادة إصدار القوائم المالية بالإفصاح عن طبيعة وقيمة التحريفات التي نتجت عنها إعادة الإصدار وإتاحة تلك القوائم قبل وبعد إعادة

إصدارها، التأكيد على ضرورة الإلتزام بالإجراءات التي تفرضها الهيئات التنظيمية والمعايير المحاسبية بشأن إعادة إصدار القوائم المالية، ضرورة أن يتم زيادة العقوبات التي يتم فرضها على الشركات التي تعيد إصدار قوائمها المالية بسبب الغش، وتوصي الباحثة أيضاً بضرورة العمل على تفعيل آليات مراقبة جودة الأداء المهني لمكاتب المحاسبة في مصر، مما يساهم ذلك في تخفيض معدلات الأخطاء التي تؤدي إلى إعادة إصدار القوائم المالية، وكذلك ضرورة اهتمام أقسام المحاسبة بالجامعات المصرية بوضع برامج تعليمية سواء بمقررات الدراسات العليا أو بمؤتمرات أقسام المحاسبة العلمية تتناول موضوع إعادة إصدار القوائم المالية من كافة جوانبه من حيث الأسباب والآثار الإقتصادية له، وذلك لما له من آثار بالغة على بيئة الأعمال المصرية.

وأخيراً، ترى الباحثة أهمية البحوث المستقبلية في المجالات التالية:

- أثر إعادة إصدار القوائم المالية على تغيير المراجع الخارجي.
- أثر إعادة إصدار القوائم المالية على معدل دوران أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة المراجعة.
- العلاقة بين جودة المراجعة المدركة وإعادة إصدار القوائم المالية.
- أثر إعادة إصدار القوائم المالية على تكلفة حقوق الملكية.
- أثر إعادة إصدار القوائم المالية على أسعار وعوائد الأسهم.
- العلاقة بين مستوى الإفصاح عبر الإنترنت وإعادة إصدار القوائم المالية.
- دراسة واختبار العلاقة بين مدخل المراجعة المستمرة وإعادة إصدار القوائم المالية.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، أحمد كمال مطاوع، ٢٠١٩. "أثر خصائص لجنة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة على فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، مجلد ٢٣، ص ص ١-٤٣.
- أبو جبل، نجوى محمود أحمد، ٢٠١٦. "جودة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من إعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تحليلية وتجريبية"، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد الثاني، المجلد الثاني.
- الصباغ، أحمد عبده السيد، ٢٠١٩. "أثر جودتي لجنة المراجعة والمراجعة المدركة وتركز الملكية على إعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ١-٤٣.

القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة، ومذكرته الإيضاحية، ٢٠٠٤، الطبعة الخامسة والعشرون، دار المطبوعات الأميرية.

خليل، محمد إبراهيم، ٢٠١٠. " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سوق الأوراق المالية : دراسة نظرية تطبيقية "، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بينها - جامعة الزقازيق، العدد الأول، ص ١-٦٠.

شحاتة، شحاتة السيد، ٢٠١٤. " دراسة واختبار مدى إلمام ووفاء مراقبي الحسابات في مصر بمتطلبات مراجعة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية -دراسة تجريبية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الواحد والخمسون، ص ١٥٧-٢٠٥.

عبد الله، هدى محمد محمد، ٢٠١٧. "تحليل تأثيرات تعديل القوائم المالية على جودة التقرير المالي وقرارات المستثمرين مع دراسة ميدانية "، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مجلد ٨، ص ٩١٨-٩٨٠.

عبد، إيمان محمد السعيد سلامة، ٢٠١٩. " أثر تقرير الإفصاح عن أداء الإستدامة والقرارات التمويلية على تعديل القوائم المالية والتنمية المالية للمستدامة للشركة : دراسة تطبيقية "، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة -جامعة عين شمس، العدد الأول، المجلد ٢٣، ص ٥١-١٢٤.

علي، عبد الوهاب نصر، ٢٠١٥. " أثر إعادة إصدار القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة وتقرير مراقب الحسابات : دراسة تجريبية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الثاني والخمسون، الجزء الأول، ص ٦٧-١٠٦.

قانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

محمود، عبد الحميد العيسوي، ٢٠٢٠. "أثر التأخر غير الطبيعي لإصدار تقرير المراجع الخارجي على خطر انهيار سعر السهم : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، المجلد ٢٤، ص ١-٦٩.

معايير المراجعة المصرية، (٢٠٠٨)، قرار وزير الإستثمار رقم ١٦٦ لسنة ٢٠٠٨ بشأن المعايير المصرية للمراجعة الفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، الطبعة الأولى، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

- هاللي، أسامة أحمد جمال، ٢٠١٥. "إعادة إصدار القوائم المالية وأثرها على خطر تقاضي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة اختبارية"، مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، المجلد ١٠، ص ١-٥١.
- وزارة الإستثمار المصرية (٢٠١٥)، " إطار إعداد وعرض القوائم المالية"، ص ١٠-٤٩.
- وزارة الاستثمار، (٢٠١٤)، قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٧٠) لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد القيد والشطب للأوراق المالية بالبورصة المصرية.
- وزارة الإستثمار، (٢٠١٥)، " معيار المحاسبة المصري رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، ص ١٥٢-١٦٩.

### ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Abdul Wahad, Effiezal Aswadi, Willie E. Gist and Wan Zurina Nik Abdul Majid, 2014."Characteristics of Non Audit Services and Financial Restatements in malaysia", **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, vol.10, pp.225-247.
- Abernathy, John L., Michael Barnes, Chad Stefaniak and Alexandria Weisbarth, 2017." An International Perspective on Audit Report Lag : A Synthesis of The Literature and Opportunities for Future Research", **International Journal of Auditing**, vol.21, pp.100-127.
- Aisyaturahmami, Made Dudy Satyawan, 2020." Impact of Company size, Political Connections, Audit Opinions and Fees on Audit Report Lag in Indonesia", **SSRG International Journal of Economics and Management Studies**, vol.7, iss.6, pp.133-139.
- Akhalumeh, P.B., M.O. Izewbekhai and P.E. Ohenhen, 2017." Firm Characteristics and Audit Report Delay in Nigeria : Evidence from The post-IFRS Adoption ERA", **Accounting & Taxation Review**, vol.1, no.1, pp.83-105.
- Akingunola, Richard Ereoluwa, Kemy Adedapo Soyemi and Rasaan Okunuga, 2018."Client Attributes and The Audit Report Lag in Nigeria", **Market Forces Research Journal**, vol.13, no.1, pp.30-42.
- Aljifri, Khaled, Abdulkareem Alzarouni, Chewng and Mohammed Iabal Tahir, 2014." The Association between firm Characteristics and Corporate Financial Disclosures: evidence from UAE companies ", **The**

- International Journal of Business and Finance Research**, vol.8,no.2,pp.101-123.
- Amoah, Nana Y. and Alex P. Tang,2010." Board Audit Committee and Restatement induced class action Lawsuits", **Advances in Accounting incorporating Advances in international Accounting**, vol.26, pp.155-169.
- Aziz, Nurul Fatma, Muzrifah Mohamed, Suhaily Hasnan, Norfarhani Sulaiman and Rozainun Abdul Aziz,2017." Ownership Structure and Financial Restatement in malaysia", **Pertanika Journal of social sciences& humanities**, vol.25, pp.227-236.
- Bassiouny Sara W., Mohamed Moustafa Soliman and Aiman Ragab,2016." The Impact of Firm Characteristics on Earnings Management: an Empirical Study on The Listed Firms in Egypt", **The Business and Management Review**, vol.7, no.2,pp.91-101.
- Blankley, Alan I.,David N. Hurtt and Jason E. Macgregory,2015."Are Lengthy Audit Report Lag as a Warning Signal", **Current Issues in Auditing**,vol.9,iss.2,pp.19-28.
- Chiudini, Vanessa, Paulo Roberto DA Cunha and Leandro Marques,2018."Relationship between Financial Restatements and Audit Delay", **Revistacatarinense da Ciencia Contabil, Florianopolis**, vol.17, no.51, pp.84-101.
- Demirkan, Sebahattin and Ross D. Fuerman,2014." Auditor Litigation: evidence that Revenue Restatements are determinative, **Research in Accounting Regulation**, vol.26, pp.164-174.
- Durand Giselle,2019." The Determinants of Audit Report Lag: a meta analysis ", **Managerial Auditing Journal**, vol.34, no.1,pp.44-75.
- Eghlaiow, Salem, Guneratne Wickremasinghe, Stella Sofocleous,2012." A Review of the Empirical Determinants of Audit Delay", **Corporate Ownership&Control**, vol.9, iss.2, pp.511-514.
- Ellili, Nejia Quld Daoud,2013." The Ownership Structure, The Board of Directors and The Quality of Accounting Information ", **Corporate Ownership & Control**, vol.10, iss.4, pp.420-433.

- Esteban, Laura Parte and Cristina Ferrer Garcia,2014." The Influence of Firm Characteristics on Earnings Quality ", **International Journal of Hospitality Management**, vol.42, pp.50-60.
- Fanny, Dimos Rijalul,Ratna Septiyanti,usep Syaippudin,2019." Analysis of Factors affecting The Audit Delay in manufacturing Companies listed in indoensia stock Exchange in 2015-2018", **International Journal for innovation Education and Research**, vol.7, no.12, pp.289-297.
- Fragoso, Joao L.F.R., Ruben M.T. Peixinho, Luis M.S. Coelho and Inna C.S. Paiva,2020." The Impact of Financial Restatements of Financial Markets: a systematic Review of The Literature "**Meditari Accounting Research**, vol.28, no.6, pp.1119-1147.
- Francis, Jere R., Paul N. Michas and Michael D. Yu,2013." Office size of Big 4 Auditors and Client Restatements "Contemporary **Accounting Research**, vol.30,no.4,pp.1626-1661.
- Gondhalekar, Vijay, Mahendra Joshi and Marie Mckendall,2012." Short and long term Share Price Reaction to Announcements of Financial Restatements ", **Advances in Financial Economics**, vol.15,pp..149-172.
- Handoyo, Sigit and Ezral,2019." Determinants of Audit Report Lag of Financial Statements in Banking sector", **Journal of Management, Strategic Bisnis dan Kewirausahaan**, vol.13, no.2,pp.142-152.
- Hasnan, Suhaily and Hafizah Marzuki,2017." Board of Directors' Characteristics and Financial Restatement",available at [www.semanticscholar.org](http://www.semanticscholar.org),pp.1-22.
- Hassan, Yousef Mohammed,2016." Determinants of Audit Report Lag : Evidence from Palestine "**Journal of Accounting in Emerging Economics**,vol.6,no.1,pp.13-32.
- Hassan, Shehu Usman and Ahmad Bello,2013." Firm Characteristics and Financial Reporting Quality of listed Manufacturing Firms in Nigeria ", **International Journal of Accounting, Banking and Management**, vol.1, no.6, pp.47-63.



- He, Li, Bharat Sarath and Nader Wans,2018." Material Weaknesses disclosures and Restatement announcements: The Joint and order Effects ", **Journal of Bus Fin Accounting**, vol.46, pp.68-104.
- Hee, Kevin W.,2011." Changes in The Predictive ability of Earnings around Earnings Restatements ", **Review of Accounting and Finance**, vol.10,no.2,pp.155-175.
- Hogan, Chris E., Jaime J. Schmidt and Anne M. Thompson,2015." Audit Committee Members and Restatement Related Litigation Risk", available at [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com), pp.1-35.
- International Accounting Standard (2009), IAS NO.8,"Accounting Policies,Changes in Accounting Estimates and Errors ", pp.1-9.
- Jiang, Haiyan, Ahsan Habib and Donghua Zhou,2015." Accounting Restatements and Audit Quality in china", **Advances in Accounting incorporating Advances in International Accounting**, vol.31,pp.125-135.
- Lestari, Syarifâ Yunindiah and Muhammed Nuryatno,2018." Factors affecting The Audit Delay and its impact on Abnormal Return in Indonesia Stock Exchange",**International Journal of Economics and Finance**, vol.10,no.2,pp.48-58.
- Li, Chan and Qian Wang,2006."sox 404 Assessments and Financial Reporting Errors ",available at [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com),pp.1-23.
- Li,Yiwen,Youil Park and Jinyoung Wynn,2018." Investor Reactions to Restatements conditional on disclosure of internal control Weaknesses ", **Journal of Applied Accounting Research**, vol.19, no.3, pp.423-439.
- Mahboub, Rasha,2017." Main Determinants of Financial Reporting Quality in The Labanese Banking Sector ", **European Research Studies Journal**, vol. xx,iss,4,pp.706-726.
- Meckfessel, Michele D. and Drew Sellers,2017." The Impact of Big 4 Consulting on Audit Reporting Lag and Restatements ", **Managerial Auditing Journal**, vol.32, no.1,pp.19-49.

- Natonis, Sari Angriany and Bambang Tjahjadi,2019." Determinants of Audit Report Lag among Mining Companies in Indonesia", **Organization and Management Journal**, vol.15, no.1, pp.68-81.
- Olusola, Lodikero and Amodu Muhammed Abdulasisi,2020." Firm Characteristics and Restatement of Financial Statement in Nigeria ", **International Journal of Research and Innovation in Social Science**, vol. IV, ISS.VIII, PP.623-628.
- Oradi, Javid and Javid Izadi,2020." Audit Committee gender diversity and Financial reporting: Evidence from Restatements", **Managerial Auditing Journal**, vol.35, no.1, pp.67-92.
- Palmrose, Zoe Vonna, Vernon J. Richardson and Susan Scholz,2004." Determinants of Market reactions to Restatement announcements", **Journal of Accounting and Economics**, vol.37, pp.59-89.
- Presley, Theresa J. and Lawrence J. Abbott,2013." AIA Submission: CEO Overconfidence and The incidence of Financial Restatement", **Advances in Accounting, incorporating advances in International Accounting**, vol.29, pp.74-84.
- Rezaei, Fakhroddin Mohammed, Omid Faraji and Zahra Heidary,2020." Audit Partner Quality, Audit Opinions and Restatements: Evidence from Iran “, International **Journal of Disclosure and Governance**, vol.18, pp.106-119.
- Rowe, Stephen P. and Padmakumari Sivadasan,2018." Higher Audit Quality and Higher Restatement Rates: an examination of Big four Auditee Restatements ",available at [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com),pp.1-34.
- Rusdiyanto, Dina, Dian Agustia, Soegeng Soetedjo, Nasra Made and Septiarini Fitrisia,2020." Determinants of Audit Delay in Indoensian Companies: Empirical Evidence", **Espacios**.vol.41, iss.3, pp.24-30.
- Siyanbola, Trimisiu Junji, Wasiu Abiodun Sanyaolu, Peter Ifenanyi Ogbekor and Iestus Folajimi Adegbe,2020."Firms Attributes and Auditors' Reporting Lag in Nigeria Deposit Money Banks ", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, vol.24, iss.3, pp.1-10.

- Soyemi, Kenny Adedapo and Luqman Samuel Olawale,2019." Firm Characteristics and Financial Reporting Quality: evidence from nonfinancial firms in Nigeria", **International Journal of Economics, Management and Accounting**, vol.27, no.2, pp.445-472.
- Statement of Financial Accounting Standards (2005), SFAS NO.154,"Accounting Changes and Error Corrections “, pp.1-56.
- Statement of Financial Accounting Standards (2009), SFAS NO.165,"Subsequent Events “, pp.1-56.
- Stewart, Errol G. and Timothy D. Cairney,2019." Audit Reporting Lag and Client Industry homogeneity", **Managerial Auditing Journal**, vol.34, no.8, pp.1008-1028
- Thompson, James H. and Timothy L. McCOY,2008." An analysis of Restatements due to errors and auditor changes by fortune 500 companies", **journal of Legal, Ethical and Regulatory issues**, vol.11, no.2, pp.45-55.
- Vuko, Tina and Marko Cular,2014."Finding Determinants of Audit Delay by pooled OLS Regression analysis", **Croatian Operational Research Review**, vol.5, pp.81-91.
- Ustman,2020." The Effect of Solvency, Firm Size, Age Companies on Audit Report Lag in Indonesian Company", **Research Journal of Finance and Accounting**, vol.11, no.2, pp.17-22.
- Wu, Peng, Lei Gao and Zhibin Chen, Xiao Li,2016." Managing Reputation Loss in China in depth analyses of Financial Restatements "**Chinese Management Studies**, vol.10, no.2, pp.312-345.
- Yuliusman, Wirmie Eka Putra, Dahmiri Muhammad Gowen and Nurida Isnaeni,2020." Determinant Factors Audit Delay: Evidence from Indonesia", **International Journal of Recent Technology and Engineering**, vol.8, iss, pp.1088-1094.
- Zhang, Guiling,2012."Determinants of Financial Restatements in The Listed Companies in China “**Knowledge Discovery and Data Mining**, AISC135,pp.725-730.

Zhizhong, Huang Zhang Juan, Shen Yanzhi and xiewenli, 2011." Does corporate Governance affect Restatement of Financial Reporting? Evidence from China"**Nan Kai Business Review International**, vol.2,no.3,pp. 289-302.